# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 554 ■ من 02 الى 08 ماي 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

# اليسار ومهام تأطير النضالات الشعبية

**المصطفى براهمي:**

ضيف العدد

**كان الهدف من ذلك هو تخويف السكان من أجل توقيف الحراك، لكن الساكنة كانت عكس ذلك، حيث ازداد الحراك قوة وتشبثا بمطالبه المشروعة ...**


15 هل تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم نحو حرب كونية جديدة؟

06 في أزمة اليسار اليوم ومستقبل المشروع الاشتراكي

10

09 08 07


## كلمة العدد:

## بناء حزب الطبقة العاملة المغربية : ضرورة ملحة

ونحن نحتفل بفاتح ماي، العيد الأممي للطبقة العاملة، لابد أن نتسائل عن أسباب كون نضال الطبقة العاملة المغربية، التي من المفروض أن تكون في طليعة النضال الشعبي لكونها الطبقة النقيض للرأسمالية، لا زال يتسم بالتشتت والضعف رغم الهجوم الخطير الذي تتعرض له وأن نعمل، باستماتة، على تجاوز هذا الوضع.

إن السبب الأساسي والعميق لهذا الواقع هو افتقاد الطبقة العاملة لأدوات نضالها المستقلة عن البرجوازية: فلا زالت غالبية الحركة النقابية ترزح تحت نير البيروقراطية. ولا زال العديد من المناضلين والمناضلات المناحزين(ات) لصف الطبقة العاملة مترددين(ات) في الانخراط بقوة وحماس في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

إن تصحيح وضع الحركة النقابية لكي تكون في خدمة الطبقة العاملة والشغيلة يتطلب من كل المناضلات(ين) النقابيات(ين) المخلصات(ين) لهذا الشعار أن يتجاوزوا الخلافات الثانوية ويتحاوروا وينسقوا في النضال وأن يعملوا على توحيد النضالات بين المركزيات المناضلة عوض التنافس بينها حين يكون مضرا بالوحدة النضالية للطبقة العاملة والشغيلة وأن يكون التزامهم بمصلحة الطبقة العاملة والشغيلة فوق التزامهم بهذه النقابة أو المركزية أو تلك.

أما التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، فيتطلب من كل الماركسيين-اللينينيين والماركسيات-اللينينيات، تجاوز الحلقية وخوض حوار جدي يهدف إلى المزيد من توضيح التصور لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية وتطويرعلاقات التنسيق والتعاون بينهم، وذلك استحضارا للمرحلة الحالية التي يعرف فيها الصراع الطبقي في بلادنا احتدادا غير مسبوق، خاصة بعد انطلاق السيرورات الثورية في منطقتنا. كما يستوجب خوض الصراع ضد كل ألوان الفكر البرجوازي، وخاصة فكر ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية لكونه ينفي المادية الجدلية والمادية التاريخية والدور الثوري الحاسم للطبقة العاملة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي. كما يتطلب من حزب النهج الديمقراطي العمالي المزيد من توضيح مشروعه لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين والتعريف به على نطاق واسع.

إن استرجاع الاشتراكية لوهجها، شيئا فشيئا، بسبب تفاقم أزمة الرأسمالية المركبة السياسية والايديولوجية والاقتصادية والإجتماعية والأخلاقية والبيئية سيعمق القناعة لدى المناضلين والمناضلات بالماركسية وبالتالي بدور الطبقة العاملة في القضاء على نمط الإنتاج الرأسمالي وضرورة بناء أدوات تحررها، وفي مقدمتها حزبها المستقل عن البرجوازية بالاستفادة من إرث الحركة الشيوعية، وخاصة الماركسية-اللينينية باعتبار أن ماركس وأنجلز قد وضعا حجرها الأساس وأغناها لينين بشكل جوهري وفي مختلف المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية و المنفتحة على إسهامات ماو تسي تونغ وروزا لوكسمبورغ وغرامشي وغيرهم من القادة والمفكرين الشيوعيين.

إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين(ات)، يتطلب انصهار المثقفين(ات) الثوريين(ات) الماركسيين(ات)-اللينينيين(ات) بالطلائع العمالية والكادحة، وذلك في معمعان الصراع الطبقي المتعدد الأوجه، انصهار يتم خلاله تحول كل من المثقفين والطلائع، انصهار تكتسب خلاله الطلائع العمالية والكادحة الوعي الطبقي وتتحول الطبقة العاملة من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها ويتخلص المثقف(ة) الثوري(ة) من عقليته(ا) وعاداته(ا) البرجوازية الصغرى( الأستاذية والذاتية...) و(ت)ينجز، فعلا، انتحاره(ا) الطبقي و(ت)يصبح، فعلا، مثقفة(ا) عضوية(ا) ثورية(ا) للطبقة العاملة.

هكذا يتفاعل في عملية التجذر طرفان: الحزب الذي يبتغي ويعمل بكل تفان من أجل تحويل قاعدته الاجتماعية من قاعدة يهيمن عليها العنصر البرجوازي الصغير الراديكالي إلى قاعدة يسود فيها المثقفون(ات) الثوريون(ات) الماركسيون(ات)-اللينينيون(ات) من جهة، والطلائع العمالية والكادحة التي تقود النضالات الاقتصادية والتي بدأت تعي محدودية هذا النضال وتبحث عن سبل للخروج من شرنقته، من جهة أخرى.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يعتبر أن النضال من أجل انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية يتطلب قيادته من طرف الطبقة العاملة وبواسطة جبهة الطبقات الشعبية التي يشكل التحالف العمالي-الفلاحي عمودها الفقري. ولذلك يعطي أهمية خاصة للعمل وسط الكادحين(ات) واستقطاب طلائعهم، والفلاحين في المقام الأول وسطهم.


annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

**السحب**: Anteprima ■

■ **عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي

# بيان فاتح ماي 2024

# يا عمال وعاملات المغرب اتحدوا للنضال ضد القهر المخزني والاستغلال الرأسمالي والتغلغل الصهيوني والهيمنة الامبريالية

بينما يواصل الكيان الصهيوني الاستعماري والفاشستي منذ 7 أكتوبر الماضي حربه لإبادة الشعب الفلسطيني المقاوم، بدعم من الامبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة وبتواطؤ مكشوف للأنظمة الرجعية العربية، تحيي الطبقة العاملة المغربية إلى جانب سائر عاملات وعمال العالم، عيدها الأممي، فاتح ماي 2024، في ظروف جد صعبة، عنوانها التردي الخطير لأوضاعها ولأوضاع عموم الكادحين/ات وضمنهم الفلاحين/ات. وتتميز ب:

• تصعيد الاستغلال الرأسمالي المتوحش المطبق عبر السياسات الطبقية للدولة المؤدية حتما إلى تفاقم البطالة، بما فيها بطالة حاملي الشهادات، وإلى استفحال الهشاشة في الشغل.

• انخفاض القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية بسبب الارتفاع الخطير لأثمان المواد الأساسية لعيش المواطنين/ات، في ظل جمود الأجور والتعويضات والمعاشات ومداخيل عموم المواطنين/ات وارتفاع الضغط الضريبي وتدهور الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والمرافق العمومية الأخرى نتيجة زحف الخوصصة في هذا المجال وتغليب منطق أولوية الأرباح على المصلحة الشعبية.

• تدهور أوضاع الفلاحين/ات الكادحين بشكل غير مسبوق نتيجة مخططي المغرب الأخضر والجيل الأخضر ولعجز الدولة على مواجهة الجفاف، وللتسلط على أراضي ومياه الفلاحين/ات وهو ما أدى إلى ضرب الأمن الغذائي لشعبنا والإجهاز على سيادتنا الغذائية.

• الهجوم الكاسح على الحريات النقابية والحقوق العمالية عامة من طرف تحالف السلطات المحلية والباطرونا من خلال مصادرة الحق في تشكيل المكاتب النقابية بالمؤسسات الاقتصادية والعراقيل المتجسدة في الطرد من العمل لأعضاء المكاتب النقابية من طرف الباطرونا وعدم تسليم وصولات الإيداع القانونية للنقابات من طرف السلطة، في انتهاك مفضوح للقانون الجاري به العمل. ويتم كل هذا في ظل رفع شعار دولة الحق والقانون والدولة الاجتماعية كغطاء لسياسات تهدف إلى المزيد من تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء وخنق الحريات.

• الإجهاز على الحق في الإضراب، خاصة عبر استعمال الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي كمطية لمنع الإضراب واعتقال المضربين.

• إصرار الدولة، من خلال ما يسمى بالحوار الاجتماعي المنطلق في 26 مارس الأخير، على تمرير مشروع قانون لتكبيل حق الإضراب وقانون للتقاعد يجهز على مكتسبات الشغيلة خاصة عبر رفع سن التقاعد إلى 65 سنة وتقليص قيمة المعاشات ورفع مبالغ الاقتطاعات من الأجور لفائدة صناديق التقاعد. كل هذا مقابل زيادة هزيلة في الأجور قد تتبخر مع الزيادات السريعة في الأثمان.

• الهجوم الشرس على الحريات العامة وحقوق الإنسان ببلادنا والذي أدى إلى عرقلة أنشطة عدد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والثقافية والجمعوية الأخرى، ومنها حرمان حزبنا النهج الديمقراطي العمالي من عدد من حقوقه المشروعة كحزب، دون الحديث عن تصاعد موجة الاعتقالات في صفوف مناضلي الشعب والصحفيين والمدونين ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني.

اعتبارا لما سبق، إن حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي طرح على نفسه، وبتعاون مع سائر المعنيين بهذا المشروع التاريخي العظيم، مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، كحزب للطلائع المناضلة من بين العاملات والعمال وسائر الكادحين/ات والمثقفين/ات الثوريين، يؤكد ما يلي:

• إن الحوارات الاجتماعية، كما تريدها حكومة الباطرونا، تهدف بالأساس إلى فرض السلم الاجتماعي على الشغيلة بأبخس ثمن وتأبيد استغلال واستعباد الطبقة العاملة من طرف الرأسمالية المتوحشة.

• إن البديل للحوارات الاجتماعية المغشوشة هو النضال النقابي الحازم. وإننا في النهج الديمقراطي العمالي، بارتباط مع إيماننا العميق بوحدة الطبقة العاملة ووحدة مصالحها، وفي ظل التشتت المشؤوم الذي تعاني منه الحركة النقابية العمالية، ندعو بقوة إلى النضال الوحدوي وإلى الوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة. وفي هذا الإطار نحيي النضالات الوحدوية بقطاعات التعليم والصحة والفلاحة والجماعات الترابية والعدل، وكذا النضالات الفئوية للتقنيين/ت والمتصرفين/ت والمهندسين/ت.

• إن حزبنا، النهج الديمقراطي العمالي، مع اعتباره للعمل النقابي كأداة ضرورية لتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة، ومع دعوته جميع العاملات والعمال وكافة الشغيلة للالتحاق بالعمل النقابي دون تردد، مع العمل على تصحيح مساره من خلال تخليقه ودمقرطته، يعتبر أن العمل النقابي غير كاف وحده للتحسين الدائم لأوضاع الشغيلة ولتحررها من الاستغلال والقهر الذي يفترض القضاء على النظام الاستغلالي الرأسمالي وبناء نظام اشتراكي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة مدعومة بحلفائها من الكادحين/ات.

• لذا فإننا بقدر ما ننادي إلى تقوية العمل النقابي وتصحيحه، ندعو الطلائع العمالية إلى المشاركة المباشرة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لتوفير القيادة للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي في أفق المجتمع الاشتراكي وعلى طريق المجتمع اللاطبقي الذي ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان.

ونحن إذ نخلد عيدنا الأممي يوم فاتح ماي، فإننا نستحضر مطالبنا الملحة ومواقفنا الظرفية الأساسية المتجسدة في:

توقيف موجة الغلاء عبر إجراءات ملموسة وعاجلة لتخفيض الأثمان، منها الإلغاء للضريبة على القيمة المضافة أو تقليصها بالنسبة لعدد من مواد الاستهلاك والتصدي للمضاربين والاحتكاريين.

الزيادة العامة في الأجور والتعويضات والمعاشات وفقا للسلم المتحرك للأثمان والأجور، وتخفيض الضريبة على الأجور ورفع قيمة الحد الأدنى للأجور إلى 5000 درهم شهريًا مع تطبيق الالتزام الحكومي بتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة في أفق سنة 2028.

● سن ضريبة تصاعدية على الثروة.

● تطبيق قوانين الشغل على علاتها، والتزامات الحكومة الواردة في اتفاقاتها مع النقابات، والأحكام القضائية الصادرة لصالح الشغيلة.

● توقيف موجة التسريحات من العمل وإيجاد الشغل القار للمعطلين بدءًا بفتح أبواب الوظيفة العمومية لتشغيلهم.

● تمكين الشغيلة عامة وسائر المواطنين/ات من الحماية الاجتماعية الفعلية والشاملة بجميع المجالات.

● احترام الحريات والحقوق النقابية والتخلي عن مشاريع القوانين العدوانية على الحقوق الشغلية.

● دعم حزبنا لنضالات العاملات والعمال ضحايا نزاعات الشغل التي طال أمدها مثل سيكوميك بمكناس وكوباك بسلا ودعم الحراكات الشعبية بفكيك وتالسينت ومواصلة النضال لتحقيق مطالب الحراكات الشعبية لساكنة الحسيمة وجرادة.

● احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف والصحفيين والمدونين والمعتقلين بسبب مناهضة التطبيع.

● توقيف مسلسل الخوصصة للمرافق والمؤسسات العمومية وبالمقابل تأميم المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية وفي مقدمتها شركة لاسمير لتكرير النفط.

● جعل حد للسطو على أراضي ومياه الفلاحين واتخاذ إجراءات مستعجلة لصالح الفلاحين/ات الكادحين المتضررين من الجفاف ومن الأوضاع المزرية بالبادية ومن سياسة المغرب الأخضر والجيل الأخضر والسير نحو إصلاح زراعي جذري وسياسة فلاحية توفر شروط السيادة الغذائية لشعبنا.

● تقوية الجبهة الاجتماعية المغربية كأداة للنضال الاجتماعي الوحدوي وطنيًا وبسائر المناطق.

● تقوية دور الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع للتمكن من إسقاط التطبيع الخياني للدولة المخزنية مع الكيان الصهيوني ومن دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولته الوطنية الديمقراطية فوق كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

● التضامن مع كافة الشعوب في نضالها ضد الامبريالية والرجعية بدءا بالنضال من أجل حل الحلف الأطلسي سيء الذكر.

لنشارك جميعا في تظاهرات 1 ماي مع النقابات المناضلة.

■ عاش فاتح ماي، رمزًا ومحطة للتضامن الأممي.

■ عاش كفاح شعبنا للتخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي على طريق الاشتراكية المنشودة.

**عن المكتب السياسي، الرباط**
**في 25 أبريل 2024**

إن حزبنا، النهج الديمقراطي العمالي، مع اعتباره للعمل النقابي كأداة ضرورية لتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة، ومع دعوته جميع العاملات والعمال وكافة الشغيلة للالتحاق بالعمل النقابي دون تردد، مع العمل على تصحيح مساره من خلال تخليقه ودمقرطته، يعتبر أن العمل النقابي غير كاف وحده للتحسين الدائم لأوضاع الشغيلة ولتحررها من الاستغلال والقهر الذي يفترض القضاء على النظام الاستغلالي الرأسمالي وبناء نظام اشتراكي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة مدعومة بحلفائها من الكادحين/ات.

# بيان الجمعية المغربية لحقوق الانسان حول تطورات الوضع في السودان

يتعرض الشعب السوداني منذ ما يزيد عن سنة إلى مأساة إنسانية خطيرة بسبب استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مما أدى إلى مقتل آلاف المدنيين وتشريد الملايين ونهب الممتلكات وتجنيد الأطفال وسط تعتيم إعلامي وتجاهل للجرائم التي ترتكب يوميا في السودان. فقد أدت الهجمات العشوائية، على مناطق مكتظة بالسكان بما في ذلك على مواقع تأوي النازحين داخلها خاصة في العاصمة الخرطوم وأم درمان وكردفان ودارفور، إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى وملايين النازحين.

وقد تم الانقلاب على مطالب الشعب السوداني بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية سنة 2019، بعد استيلاء الجيش على السلطة فور الإطاحة بالنظام الديكتاتوري لعمر البشير. هذا الجيش الذي وعد بالانتقال نحو الديمقراطية وإرساء الحوار الوطني في أفق تسليم السلطة لحكومة مدنية، قبل الكشف عن نواياه الحقيقية في الاستمرار على نفس منوال ونهج سلفه. ومنذ أبريل 2023 نشب صراع بينه وبين قوات الدعم السريع، وهو ما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من طرفي الصراع وأدى ثمنه غاليا المدنيون من النساء والأطفال والرجال على حد سواء، حيث أنهما استخدما أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق، مثل القذائف التي يتم إطلاقها من الطائرات المقاتلة والطائرات بدون طيار والأسلحة المضادة للطائرات وقذائف المدفعية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. بالإضافة إلى قطع الرؤوس والتمثيل بجثامين المواطنات والمواطنين الذين يتم استهدافهم على أساس انتمائهم العرقي.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر ففي دارفور، قُتل الآلاف في هجمات شنتها قوات الدعم السريع، والميليشيا العربية المتحالفة معها كما تم تسجيل العديد من هجمات ضد المدنيين في مدينة الجنينة، عاصمة غرب دارفور، مما أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص، معظمهم من قبيلة المساليت الإفريقية. كما ارتكبت قوات الدعم السريع وحلفاؤها عمليات قتل في بلدة مورني وأرداماتا – حيث تم دفن المئات من الجثامين في مقابر جماعية.

وتعرض آلاف الأشخاص للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ومحاولة الاغتصاب، خاصة في صفوف النساء والأطفال. ويذكر تقرير للأمم المتحدة أن العديد من عمليات الاغتصاب ارتكبت في المنازل والشوارع من قبل أفراد ينتمون لقوات الدعم السريع. ونادرا ما يتم إبلاغ السلطات بالاغتصاب، بسبب الخوف من ردة فعل المجتمع وانعدام الثقة في نظام العدالة والخوف من الانتقام.

ومن جهة أخرى استشهد نفس التقرير بتصريح صادر عن الهيئة الشعبية لدعم القوات المسلحة السودانية، وهي كيان شعبي مؤيد للقوات المسلحة السودانية، يفيد بأنها قامت بتسليح 255 ألف شاب في معسكرات في جميع أنحاء السودان. كما تحدث التقرير عن أن قوات الدعم السريع قامت أيضا بتجنيد الأطفال من القبائل العربية في دارفور وكردفان، بينما استجابت القبائل الإفريقية، بما في ذلك قبائل الفور والمساليت والزغاوة، لحملات التجنيد التي أطلقتها القوات المسلحة السودانية.

وبسبب هاته الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب السوداني، التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فقد اضطر أكثر من ثمانية ملايين شخص إلى النزوح، سواء داخل السودان أو إلى البلدان المجاورة وتم منع الوصول للمساعدات الإنسانية في العديد من المناطق. وتفشى انتشار العنف العرقي والتحريض على الكراهية العنصرية وخطاب الكراهية العنصرية، حيث أعربت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عن قلقها البالغ حيال تفشي العنف العرقي في السودان منذ اندلاع الأعمال العدائية في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. بالإضافة إلى حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء، التي يُزعم أن القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها ترتكبها وتستهدف بصورة أساسية القبائل العربية من دارفور وكردفان على أساس أصلهم العرقي أو القبلي.

**الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب السوداني، التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فقد اضطر أكثر من ثمانية ملايين شخص إلى النزوح، سواء داخل السودان أو إلى البلدان المجاورة وتم منع الوصول للمساعدات الإنسانية في العديد من المناطق.**

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الذي يتابع، بقلق بالغ، تطورات الأوضاع المأساوية في السودان، إذ يندد بما يتعرض له الشعب السوداني من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية محملا المسؤولية الأولى في ذلك لطرفي النزاع المشار إليهما أعلاه، يطالب بالوقف الفوري للحرب والانتهاكات التي تطال المدنيين وبمحاسبة المسؤولين عن هاته الجرائم. ويدعو إلى احترام إرادة الشعب السوداني في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي وإقرار دولة مدنية ديمقراطية يتم التداول فيها على السلطة بشكل سلمي عبر انتخابات شفافة ونزيهة، كما أنه يحمل المسؤولية في استمرار هذه الجرائم للمنتظم الدولي الذي يقف متفرجا دون أن يتخذ أي إجراء لوضع حد لمعاناة الشعب السوداني طبقا لما يفرضه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان.

**المكتب المركزي في 27 أبريل 2024**

وجدة:

## فرع الجمعية يطالب بفتح تحقيق حول وضعية سجين قاصر قد يكون تعرض لاعتداء

ذهلت المواطنة (ن.ط) عندما زارت ابنها القاصر( ب.ح) رقم اعتقاله 9944 (والذي يقضي عقوبة حبسية بالسجن المحلي بوجدة مدتها سنة واحدة) يوم 05ابريل من السنة الجارية و وجدته على كرسي متحرك وتظهر آثار الضرب والاعتداء على جسمه وخاصة الوجه والراس، ولم يستطع الضحية الكلام مع أمه لأنه كان محاطا بحراس السجن وتحت وقع الصدمة و لم تطلعها إدارة السجن عما حصل لابنها رغم إلحاح الام وهو ما زاد من حسرتها و هلعها مع العلم ان ابنها دخل السجن وهو في صحة جيدة كما تؤكد في شكايتها الموجهة إلينا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة.

منذ زيارة الام لابنها القاصر (ب.ح) يوم 05 ابريل 2024 (وهي اخر مرة) لم يسمح لها بزيارته رغم ترددها على السجن والحاحها على رؤية ابنها والاطلاع على ما حصل له من مكروه و لم يقدم لها اي تعليل لهذا المنع عدا عبارة» الزيارة اليوم غير ممكنة»

تقدمت الام ( ن.ط) بشكاية إلى السيد وكيل الملك بتاريخ 17ابريل 2024 كما رافقت الأستاذة المحامية التي ستترافع في ملف ابنها ،يوم الجمعة 26 ابريل 2024 الى السجن المحلي لرؤية ابنها القاصر ( ب.ح) الا ان إدارة السجن اجابتها بأن ابنها يوجد في زيارة للطبيب خارج السجن و لا يمكن رؤيته.

زاد هذا من روع الأم و ذهولها و توجد تحت صدمة قوية وهي امرأة ارملة و تعيش الفقر المذقع و تحت حضانتها طفلتان .

اننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة، و نحن نتابع عن كثب هذه الواقعة المؤلمة منذ توصلنا بشكاية المواطنة ( ن.ط) يوم 23 ابريل 2024، راسلنا السيد وكيل الملك يوم 24 ابريل في موضوع طلب تدخل عاجل للتحقيق في النازلة.

واذ نتوجه إلى الرأي العام، في إطار فضحنا للانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان ومؤازرة الضحايا، نجدد مطالبتنا بفتح تحقيق وتمكين المواطنة (ن.ط) من رؤية ابنها واطلاعها على كل ما حصل له،

ونعبر عن قلقنا وانشغالنا الكبيرين من أن يكون السجين القاصر ( ب.ح) وهو في مؤسسة تابعة للدولة المغربية وتحت مسؤوليتها وملزمة بحمايته، تعرض لاعتداءات جسدية وجنسية ونفسية واساءة وايذاء واهانات، ترقى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. حقوق تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب وعلى راسها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقواعد الامم المتحدة بشان حماية الأحداث المجردين من حريتهم ومكفولة ايضا في الدستور المغربي وفي القانون المغربي رقم 23|98 المتعلق بتسيير وتنظيم المؤسسات السجنية . كما نسائل المسؤولين عن مدى احترامهم و التزامهم بقواعد الامم المتحدة بشان حماية الأحداث المجردين من حريتهم (بعد وضع قاصر بالسجن المحلي وليس بإصلاحية خاصة بالأحداث) التي تنص إحدى منظوماتها الأساسية على:

ينبغي عدم تجريد الأحداث من حريتهم الا وفقا للمبادئ والإجراءات الواردة في هذه القواعد و في قواعد الامم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث( قواعد بكين )...

**عن المكتب.**
**27 ابريل 2024**

ايمنتانوت:

## الجمعية تدين مصادرة الحق في حرية الرأي والتعبير وتجدد التضامن مع عضو الفرع المتابع على خلفية تدوينة

يتابع مكتب فرع الجمعية بانشغال كبير أطوار محاكمة عضو الفرع الرفيق عبد الباسط سباع ومثوله في 19 أبريل 2024 أمام استئنافية أسفي (غرفة الجنح الاستئنافية التنقلية بابتدائية الصويرة)،بعد قبول تعرضه على حكم استئنافي غيابي دون استدعاء ودون دفاع بسنة نافذة حبسا و1000 درهم غرامة، بتهمة «اهانة هيئات منظمة» قائمة على تأويل لما نشره وتقاسمه على مستوى الفايسبوك من مقولات وشعارات وبافطات وصور محكومة بسياقات قديمة خاصة سياق حركة 20 فبراير 2011 ، دون توجيه أية اهانة لأية جهة ولا قصدها، وذلك بعد أن برأته منها(التهمة) المحكمة الابتدائية بالصويرة.

وعليه يعلن ما يلي :

- تجديد تضامنه المطلق مع الرفيق عبد الباسط ومساندته ومؤازرته له دفاعا عن الحق في حرية الرأي والتعبير كما في التشريعات الدولية لحقوق الانسان والتشريعات المغربية الملائمة.
- استنكاره وادانته لكل الأشكال والأساليب الرامية الى مصادرة الحق في حرية الرأي والتعبير وكبح أنشطة المدافعين عن حقوق الانسان
- تشبثه ببراءة الرفيق من التهمة المتابع بها ومطالبته بإسقاطها عبر محاكمة عادلة وتثبيت الحكم الابتدائي بالبراءة.
- مناشدته للمدافعات والمدافعين عن القضايا العادلة خاصة من هيئات المحامين لمؤازرة الرفيق سباع ،مع الاشادة بنضالهم والتقدير لتضحياتهم.
- كل التضامن مجددا مع كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

**عن المكتب: في 17/4/2024**

الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية
" تَقاطُع "
Réseau «JONCTION» pour la défense
du droit du travail et droits des travailleurs /ses

# بيان فاتح ماي 2024

## تحيي الطبقة العاملة في المغرب كما في العالم أجمع، ذكرى العيد الأممي العمالي فاتح ماي، في ظروف دولية ووطنية قاسية جدا ومتغيرة وتتميز بما يلي:

### على المستوى الدولي:

تشن دولة الكيان الصهيوني بدعم مطلق من أمريكا ومختلف الدول الإمبريالية وبمباركة أو تواطؤ غالبية الحكومات المسماة عربية وإسلامية بما فيها سلطة محمود عباس في الضفة الغربية، حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي لقطاع غزة التي يسكنها على أرض ضيقة تبلغ 365 كلم مربع، 2.3 مليون فلسطيني. فذبحت وقتلت الآلاف من الأطفال والنساء والمدنيين، وفرضت حصارا صارما على سكان غزة وأطفالها الذين لا يجدون مكانا آمنا يلجؤون إليه من القصف اليومي بالقنابل، ومنعت عن مئات الآلاف منهم التزود بالغذاء والمياه والدواء والوقود وسبل العيش الأساسية، وهدمت ماويهم ومساكنهم بغرض تهجيرهم نهائيا عن أرض فلسطين. وقامت – بشهادة المقررين الأمميين – بتعذيبهم بشكل بشع والاعتداء عليهم جنسيا وتجريدهم كليا من ثيابهم وإهانتهم.. الخ. ولم ينج من هذا القصف والتقتيل البشع والتنكيل حتى الأطباء والممرضون وسيارات الإسعاف والصحفيون والموظفون الدوليون... وقد جندت الأمبريالية الغربية الدموية لهذا الاعتداء مختلف المنابر الإعلامية الدولية التي تروج طيلة الوقت لسردية الكيان الصهيوني المعتدي بأنه هو المعتدى عليه والضحية، لتكون بذلك مشاركة في الحرب الهمجية والبغيضة على شعب فلسطين العظيم الذي يواصل مقاومته التاريخية ويلحق أضرارا هائلة بالكيان المحتل..

إن الحروب التي تشنها الأمبريالية الأمريكية وحلفاؤها على مختلف شعوب العالم، والصراعات بين الدول، والتضخم غير المسبوق، والارتفاع الكبير لنسبة البطالة، والفقر الذي ينتشر بسرعة زائدة، والهجرة غير النظامية التي وصلت مديات غير مسبوقة، والديون الثقيلة، واتساع دائرة الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بما في ذلك لدى كبريات الدول الرأسمالية ذاتها، واهتزاز المؤسسات المالية العالمية ومخططاتها الفاشلة، وتفكك الاقتصاد العالمي، وانهيار الأسواق المالية، وانكسار سلاسل التوريد، وزيادة النزعة الحمائية لدى الدول الرأسمالية الكبرى، والمنافسة غير الحرة التي تمهد للحروب التجارية والصراعات العسكرية، واحتداد مشكل البيئة والاحتباس الحراري، وتراجع المؤشر العالمي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وإخفاق الأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي.. هذه كلها مظاهر تعبر في الحقيقة عن أزمة النظام الرأسمالي الذي بلغ حدوده القصوى وصار مفلسا وغير قادر على تطوير القوى المنتجة وحل المشكلات البيئية والإنسانية العميقة التي يتسبب فيها. فكل ما روج له طيلة السنوات السابقة، عن السوق الحرة والعولمة الرأسمالية التي تحل مشكلاتها بنفسها وتضمن مستقبلا ديمقراطيا ومزدهرا وآمنا لجميع الفئات الاجتماعية وتحقق السلام، تحول إلى كابوس مظلم.

والطبقة العاملة في ظل هذه الظروف القاسية، تشعر بالقهر وانعدام الأمان والخوف من المستقبل، وهي مضطرة إلى إجهاد نفسها في العمل أكثر فأكثر لساعات طويلة في اليوم وسنين مديدة جدا من عمرها، لمجرد العيش التعيس وإعالة أسرها بصعوبة شديدة، مع ما يسببه لها ذلك، من إرهاق وبؤس ومرض متزايد وقلق مزمن واضطراب في العلاقات الاجتماعية وتفكك أسري وعنف عائلي.. الخ.

### على المستوى الوطني:

في المغرب، تفرض حفنة من البورجوازيين، اختيارات سياسية واقتصادية تؤدي إلى ثرائها الفاحش، في مقابل تفقير الغالبية القصوى من الشعب المغربي. وتعاني الطبقة العاملة بسبب ذلك، حالة مزمنة من البؤس والقهر والشعور بعدم الأمان، كنتيجة مباشرة لارتفاع مستويات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية وجمود الأجور وضعف التعويضات والمعاشات وارتفاع الضغط الضريبي وتدهور الخدمات الاجتماعية..

التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني بطيء جدا ويؤثر سلبا على سوق الشغل، وحصة القطاعات الصناعية التي تتضاعف فيها مناصب الشغل ضعيفة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على استيعاب الساكنة في سن الشغل.

وأمام انسحاب الدولة من مجال التشغيل، فإن القطاع الخاص الذي يستقطب أزيد من 91% من الساكنة النشيطة يبقى حسب مختلف المؤشرات غير مؤهل لاستيعاب طالبي الشغل وخصوصا منهم الشباب وحاملي الشهادات، ولا يتيح الاستفادة من كفاءاتهم والرفع من مؤهلاتهم.

وعلى الرغم من أن الفئة النشيطة من الشباب الذكور فوق 25 سنة تفوق 90%، فإن نسبة إدماجهم في عالم الشغل ضعيفة. بحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، 45.2% من مجموع العاطلين عن العمل هم من الشباب بين 25 و34 سنة، 81.9% منهم يحملون شهادة عليا أو متوسطة. و 41.9% من فئة الشباب النشيطين بين 15 و21 سنة يمارسون عملا غير مؤدى عنه. ولا يتوفر 73.2% من الأجراء المنتمين إلى فئة 15 – 24 سنة على عقد عمل.

أما بالنسبة لوضعية للنساء فهي أكثر صعوبة، وتتسع لديهن دائرة الفقر والبطالة والتمييز والتهميش. يظل معدل النشاط في صفوفهن ضعيفا جدا، وفي حدود 20.9% كمعدل وطني، ويتركز أكثر في القطاع الفلاحي حيث نسبة العمل الغير مؤدى عنه مرتفعة. وتسجل المندوبية السامية للتخطيط تفاوتات في الأجور بمعدل 30% على الأقل لصالح الرجال. أيضا ظروف العمل لدى النساء العاملات بالقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل كارثية، ويتعرضن لتمييز وظلم وتحرش جنسي واستغلال شنيع..

ويسجل المغرب بالإضافة إلى ذلك، انخفاضا شديدا في حصة الوظائف كثيفة المعرفة والتي تحتاج لمهارات الرقمنة والتقنية، مما يجعله يحتل مراتب متدنية جدا في مؤشر الرأسمال البشري.. فالعمل الهش وغير المهيكل والذي يخفي من ورائه بؤسا شديدا يكتسح نسبة عالية جدا في ساحة الشغل. بحسب الإحصاءات، فإن القطاع غير المهيكل، يشغل أكثر من 2.3 مليون شخص، أي 36.3% من فرص الشغل. ويمثل أزيد من 11% من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير أوكسفام 2019 حول الضرائب).

ونظرا للطابع الاستبدادي للنظام المغربي وتبعيته للدوائر الرأسمالية وسيادة اقتصاد الريع، فإن أرباب العمل الذين يتحكمون في الاقتصاد الوطني لا يؤدون حصتهم من الضرائب والضمان الاجتماعي ولا يطبقون قوانين الشغل الجارية. لذا فإن غالبية العاملات والعمال لا يتوفرون على عقد عمل، ولا تتجاوز نسبة العقود غير محددة المدة 26.2% بحسب الإحصائيات الرسمية.. كما يتسم سوق الشغل أيضا، بأضرار بالغة وخطيرة يتعرض لها العمال والعاملات، من جراء حوادث الشغل المميتة وانعدام ظروف العمل اللائق والصحة والسلامة المهنيتين..

وبما أن الطبقة العاملة المغربية تعاني كثيرا، وتتعرض لاعتداءات شنيعة من قبل الباطرونا والحكومات المتعاقبة التي تمثل مصالحها، فإنها في أمس الحاجة وأكثر من أي وقت آخر ربما، لنقابات مناضلة وقوية، تفك عنها الحصار، وتحصن مكتسباتها، وتدافع فعليا عن تحسين مستوى عيشها.

الدولة المغربية نجحت إلى حد كبير في تحييد دور أهم النقابات المركزية، وحولتها إلى مجرد وسيط ووسيلة للحد من الإضرابات ولجم العمال ومراقبتهم وترويضهم..

العلاقة الجيدة القائمة بين قادة النقابات المركزية وبين الباطرونا والحكومة غير سليمة، وأدت إلى فقدان الثقة وإضعاف المنظمات النقابية.. الهروب إلى الأمام والقبول بالإصلاحات التي تطرحها الدولة والاستسلام لإرادتها، أضر كثيرا بمصالح الشغيلة وبالمسار النضالي المفترض للنقابات..

الحوارات المغشوشة التي تنخرط فيها المركزيات النقابية، تعبير صارخ عن تقهقر الحركة النقابية في المغرب. لا نعتقد بوجود حوار جدي من وجهة نظر شبكة تقاطع. الدولة تتخذ قراراتها بصدد الشغل والشغيلة، وتدعو النقابات المركزية بعد ذلك إلى ما تدعيه حوارا اجتماعيا. الغرض من «الحوار» لديها، هو استغلال النقابات وإشراكها في تمرير وشرعنة القوانين التراجعية والكارثية التي تتخذها مسبقا ضد مصالح الطبقة العاملة، وبأقل كلفة سياسية.

بناء على ما سبق ذكره، فإننا في شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية:

- نعبر عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني وتحيي مقاومته الصامدة، وندين النفاق المثير للاشمئزاز الذي يمارسه الغرب الاستعماري وصحافته الدعائية والغبية. وندعو الدولة المغربية إلى قطع جميع علاقاتها مع الكيان الصهيوني المجرم، ودعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، من أجل الحصول على استقلاله وتحرير جميع أراضيه وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
- نطالب الدولة المغربية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم نشطاء حراك الريف، والصحفيين والمدونين المسجونين على خلفية التعبير الحر عن الرأي
- ندعو النقابات لتغيير جذري في طبيعة علاقاتها بالمؤسسات الرسمية المغربية، وتوحيد صفوفها، والاستعداد للنضال الكفاحي من الآن، لمواجهة القرارات الخطيرة المنبثقة من إملاءات المؤسسات المالية الدولية التي تهدد مصالح الطبقة العاملة، والتي نعرف جميعا أنها قادمة قريبا جدا لا محالة، من قبيل: الرفع من سن التقاعد والزيادة من حجم الاقتطاعات، وإقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، ومراجعة مقتضيات مدونة الشغل بما يتلاءم مع تحولات سوق الشغل كما يتم الادعاء، خدمة لأرباب العمل وأصحاب الرأسمال.

نؤكد على تضامننا المطلق مع جميع شغيلة القطاعات العمالية التي تتعرض في نضالاتها اليومية المريرة للقمع والحصار والتآمر والإهمال، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- نساء ورجال التعليم الموقوفين ظلما عن العمل والمحالين على المجالس التأديبية، على خلفية حراك التعليم، ونطالب بإرجاعهم إلى عملهم دون قيد أو شرط، وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية
- عاملات وعمال سيكوميك الذين يدافعون عن مكتسباتهم وحقوقهم، ويتعرضون لمضايقات وهجوم كبير، ونشجب بشدة المتابعة القضائية المشبوهة ضدهم وضد المكتب النقابي
- شغيلة وكالة سلا . الرباط للتعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته المعتصمين منذ شهور أمام مقر الوكالة بسلا، دفاعا عن كرامتهم ومطالبهم المشروعة
- العاملات والعمال الزراعيين الذين يناضلون ضد كل أنواع التمييز والاستغلال الفاحش، وتشغيلهم في ظروف صعبة جدا ومهينة، وتعريضهم للخطر وللحوادث المميتة أثناء تكديسهم في عربات نقل بشكل غير قانوني وغير إنساني
- عاملات وعمال الإنعاش الوطني الذين يعيشون ظروفا استعبادية ومهينة، ويناضلون من أجل حقوقهم المشروعة لأجل تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وإدماجهم في الوظيفة العمومية
- نعبر عن احتجاجنا على توالي الزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية والضريبة على القيمة المضافة واستمرار نسب مرتفعة للضريبة الدخل التي يؤديها المأجورون وذوو الدخل الضعيف
- نطالب بتوحيد الحد الأدنى للأجور بالمغرب وتطبيق السلم المتحرك للأجور عبر ربط كل ارتفاع في الأسعار بارتفاع الأجور، على أساس أن تقوم النقابات ومراكز للدراسات الاقتصادية مستقلة ونزيهة، بتحديد الرقم الحقيقي لكلفة المعيشة، عوض أرقام الدولة التي لا تعكس الحقيقة.
- نستنكر بشدة استمرار الدولة في خوصصة ما تبقى من مؤسسات عمومية واستراتيجية، ومن بينها أخيرا وليس آخرا، تفكيك وتصفية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.
- نطالب الحكومة بإلزام الباطرونا بالتنفيذ المعجل للأحكام القضائية الصادرة لصالح العاملات والعمال، وزجر الممتنعين منهم
- نطالب الدولة المغربية بالتصديق على الاتفاقات الدولية للشغل وفي مقدمتها الاتفاقية رقم 87، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي

**عن لجنة المتابعة**
**29 أبريل 2024**

# كلمة الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان في المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين

## (المنظم من قبل حزب النهج الديمقراطي العمالي يوم السبت 20 ابريل 2024 بمقر هيئة المحامين بالرباط)

الصديقات والأصدقاء في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

العزيزات والأعزاء عائلة المعتقلة السياسية سعيدة العلمي وعائلات كافة المعتقلين السياسيين، من معتقلي الرأي والصحفيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان ، والمدونين، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ومناضلي ومناضلات الحراكات والإحتجاجات الإجنماعية وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف... والمعتقلين المناضلين الجبهويين المناهضين للتطبيع

الصديقات والأصدقاء في الحركة الحقوقية و المجتمع المدني والقوى المناصرة لحقوق الإنسان
الحضور الكريم ...

باسم الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان أتوجه بتحية النضال والصمود لحزب النهج الديمقراطي العمالي على دعوته الكريمة للإئتلاف للمشاركة، في هذا المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين، والذي ينظم تحت شعار: «جميعا من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين» و التحية موصولة كذلك لكل المكونات المجتمعية المناضلة التي لازالت قابضة على جمر النضال الملتهب من أجل القضاء على الاستبداد والفساد وللسير قدما نحو تشييد وبناء دولة الحق والقانون ،دولة الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية والمساواة بين النساء والرجال وكافة حقوق الإنسان للجميع.

إننا في الائتلاف نحضر هذا المهرجان التضامني لنعبر بدورنا عن انشغالنا وقلقنا واستنكارنا الشديد لما تشهده الحقوق والحريات من اعتداءات تمس الأوضاع العامة ببلادنا ، وهي الأوضاع التي أصبح الجميع يقر أنها تعرف تراجعات خطيرة على كافة المستويات ، سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية ، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، وهو ما يشكل ضربا للمكتسبات الجزئية التي راكمها الشعب المغربي بتضحيات جسيمة على امتداد العقود الماضية ، كقوى حقوقية وكقوى مناضلة مناصرة لها والتي لازالت تراهن على تطور الأوضاع في البلاد استجابة للمطالب التي سبق ورفعها الشعب المغربي سواء في مظاهرات حراك 20 فبراير ، أو في الحراكات الإحتجاجية التي شهدتها ولازالت تشهدها العديد من المناطق في الحواضر والبوادي ، والتي تنخرط فيها مختلف الفئات الإجتماعية المتضررة من الوضعية الراهنة بالبلاد، ليحصل التراكم المطلوب الكفيل بوضع اسس للانتقال فعليا من مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنة بكافة الحقوق ومن دولة المخزن الاستبدادية البوليسية إلى دولة الحق والقانون

ومن خلال متابعتنا لهذه الأوضاع نسجل أن أغلب القوى المجتمعية السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية وعموم المواطنات والموطنين أصبحوا يستشعرون الخوف والخطر الذي يتهدد الحقوق والحريات و يلحظون تواتر الإنتهاكات والتي نقف على البعض منها من خلال الحقائق التالية:

1- المنحى التراجعي الذي تعرفه الحريات في بلادنا والتي تبقى من أبرز تمظهراته ... التضييق والمنع الذي تتعرض له الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والمدنية عموما من استعمال الفضاءات العمومية إلى الحرمان من وصولات إيداع ملفات تجديد أو تأسيس الهيآت إلى القمع الذي يتعرض له الحق في التعبير والحق في التظاهر السلمي، والى الحرمان من أي دعم مالي . بل وإن الاعتقال أو تحريك المتابعات يمس فئات متعددة منهم النقابيين والحقوقيين بسبب إبداء الرأي بخصوص عدد من القضايا التي تشغل الرأي العام ، و الذي يطال كذلك المدونين وعلى رأسهم في الآونة الأخيرة ، الجبهويين مناهضو التطبيع مع كيان الإجرام الصهيوني الذي يرتكب المجازر بقطاع غزة في حق الشعب الفلسطيني حيث استشهد بعد 198 يوما من العدوان وحرب الابادة الجماعية ما يناهز 34 ألف فلسطيني 14 الف 10 آلاف من النساء والبقية من الشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة والمدنيين عموما ، وهذا دليل من بين أدلة كثيرة لا يسمح الوقت المخصص للخوض فيها للتأكيد على واقع الحال هذا ، ونعتقد أن تنظيم هذا المهرجان تحت شعار: « جميعا من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين «.يكشف هذا الأمر، خصوصا مع التواطؤ الواضح لجهاز القضاء حيث أصدرت المحكمة الإبتدائية بالمحمدية يوم 08 ابريل من هذا الشهر حكما بخمس سنوات سجنا نافذا وغرامة ب50000درهم في حق المناضل الجبهوي عبد الرحمان زنكاض بسبب تدوينة يناهض فيها التطبيع الخياني للنظام المغربي .

2- وثيرة وحجم الهجوم و الإجهاز الذي تتعرض له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في البلاد والذي يؤكد أن النظام السياسي ومؤسساته المزيفة لازالوا مصرين على تفقير وتجويع وتجهيل الشعب المغربي والإجهاز على ما تبقى من حقه في العيش الكريم.ولعل اكذوبة برنامج الحماية الاجتماعية، وبرامج أخرى مثيلة ، تسخر منها أغلب الفئات المتضررة من غلاء المعيشة وجمود الاجور ، وما يترافق مع ذلك من ارتفاع معدلات البطالة التي تمس حتى حاملي الشهادات ،والمشاكل والمستوى الذي تعرفه قطاعات التعليم والصحة والسكن وغيرها ،

3-استمرار الاعتقال السياسي بسبب الرأي بعد 18 سنة على ما سمي بالعدالة الانتقالية اي مسلسل هيئة الإنصاف والمصالحة، دون أي إنصاف ودون أية مصالحة حيث يعاني المعتقلون السياسيون سواء منهم معتقلو الحراكات الإجتماعية وفي مقدمتهم الزفزافي ورفاقه ومعتقلو ما يسمى بالسلفية الجهادية والمدافعات والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنشطاء الصحراويون والنشطاء السياسيون داخل السجون بعد محاكمات انتفت فيها بالكامل شروط وضمانات الحق في المحاكمة العادلة مع العلم و أن العديد من المعتقلين في السجون المغربية أصدرت آليات مجلس حقوق الإنسان قرارات بشأن اعتقالهم، واعتبرته تعسفيا وأن محاكماتهم كانت غير عادلة. وبالتالي بجب اطلاق سراحهم وتعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقتهم.

الصديقات والأصدقاء يظهر أننا بحاجة ماسة لبلورة مبادرات وحدوية تتقاطع مع الهدف من تنظيم حزب النهج الديمقراطي العمالي لهذا المهرجان الذي يروم الضغط وطنيا ودوليا – مادام المغرب يشغل الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف- من اجل فرض اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف كافة أشكال مصادرة حرية الرأي والتعبير والانتماء والتظاهر السلمي ، وتوقيف كافة المتابعات وآخرها متابعة 13 مناضلا جبهويا بسبب تظاهرهم السلمي أمام متاجر كارفور بسلا مطالبين بمقاطعة هذه الشركة التي تقدم الدعم لقوات الاحتلال الصهيونية

ونعتقد في الائتلاف انه حان الوقت لتستعيد القوى المناضلة السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية الحقوقية عافيتها وتنخرط في عمل وحدوي ميداني من أجل :

- التحرك من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين من معتقلي الرأي والصحفيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان ، والمدونين، ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ومناضلي ومناضلات الحراكات والإحتجاجات الإجنماعية وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف... والمعتقلين المناضلين الجبهويين المناهضين للتطبيع
- وضع برنامج نضالي تنخرط فيه كل القوى المناضلة ببلادنا يهدف من جهة وقف هذه التراجعات وهذه السلطوية البوليسية التي أصبحت تعبث بمصالح البلاد والعباد دون رادع ، ومن جهة أخرى النضال من أجل انتزاع مكاسب للشعب المغربي تهم حقه في العيش بكرامة

فتحية مجددا لحزب النهج الديمقراطي العمالي على استمرار وفائه لقضايا الشعب والوطن ، ولنستمر في النضال حتى تحقيق مغرب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

> إننا في الائتلاف نحضر هذا المهرجان التضامني لنعبر بدورنا عن انشغالنا وقلقنا واستنكارنا الشديد لما تشهده الحقوق والحريات من اعتداءات تمس الأوضاع العامة ببلادنا ، وهي الأوضاع التي أصبح الجميع يقر أنها تعرف تراجعات خطيرة على كافة المستويات ، سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية ، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

> من خلال متابعتنا لهذه الأوضاع نسجل أن أغلب القوى المجتمعية السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية وعموم المواطنات والموطنين أصبحوا يستشعرون الخوف والخطر الذي يتهدد الحقوق والحريات و يلحظون تواتر الإنتهاكات....

# هل تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم نحو حرب كونية جديدة؟

هل تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم نحو حرب كونية جديدة؟ سؤال بدأ يطرح نفسه من جديد بسبب تصاعد السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي وسلوكها المحتقر والمنتهك للقانون الدولي وللمؤسسات الدولية وقراراتها ومواقفها إزاء القضايا الدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية حيث تشارك وتدعم وتحمي بشكل سافر حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب في قطاع غزة أمام مرأى ومسمع العالم.

**جمال براجع**

وتأتي مشروعية هذا السؤال من تزايد المخاوف الناتجة عن تصاعد النزعة العدوانية العسكرية الأمريكية في العالم مع تزايد هيمنة الاتجاهات اليمينية الفاشية في الإدارة الأمريكية والتي تحاول بكل الوسائل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في العالم بعد التراجع الذي عرفته خلال العقدين الأخيرين في ظل التحولات الجيواستراتيجية التي يشهدها العالم والتي تتجه به نحو التعددية القطبية على أنقاض النظام العالمي أحادي القطب الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد جاءت أزمة 2008 وعجز الأوساط الرأسمالية عن معالجتها في تعميق هذا التوجه وخصوصا بالنسبة للولايات المتحدة التي تجد نفسها سجينة بين الرغبة في تكريس نفسها زعيمة للعالم كما صرح بذلك مؤخرا الرئيس بايدن « إذا غادرت الولايات المتحدة المسرح العالمي فمن يصبح زعيما للعالم؟» وبين أوضاعها الداخلية المتأزمة حيث تعيش ركودا تضخميا وأزمة ديون ضخمة تفوق بكثير ناتجها الداخلي الإجمالي (حوالي 33 تريليون دولار ديون مقابل حوالي 24 تريليون دولار ناتج داخلي اجمالي) في ظل هيمنة الاقتصاد الوهمي القائم على المعاملات والمضاربات المالية وإغراق الأسواق بالدولار مقابل تراجع الإنتاج الفعلي أو الحقيقي وما يرافقه من تبعية للخارج في التزود بالمنتجات المادية التي أصبح الجزء الأكبر منها ينتج خارجها نتيجة التحولات التي عرفها تقسيم العمل على الصعيد الدولي.

وتتزايد هذه المخاوف أكثر مع اصرار الولايات المتحدة ، ومعها حلف الناتو، تسعير الحرب في أوكرانيا لإطالة أمدها لإضعاف روسيا وتأجيج التوتر في الشرق الأقصى لمحاصرة الصين والدعم المطلق للكيان الصهيوني في حربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. ويتأكد ذلك بالملموس بإصدار قانون وقعه الرئيس بايدن يوم الأربعاء 25 أبريل 2024 بتخصيص رزمة مساعدات عسكرية بقيمة 95 مليار دولار(طبعا عبارة عن ديون معظمها يستثمر في الصناعات العسكرية الأميركية لإنعاشها) لكل من أوكرانيا ( 61 مليار دولار) والكيان الصهيوني ( 26 مليار دولار) وتايوان ( 8 مليار دولار)، بالإضافة إلى تزويد الجيش الأكراني سرا، ولأول مرة، بصواريخ طويلة المدى من نوع « أتاكمز» مما يعني تمكينه من ضرب العمق الروسي كمحاولة لتغيير قواعد الحرب لصالح أوكرانيا. وأكيد أن هذا سيثير حفيظة روسيا التي سترد بقسوة إذا ما تعرضت أراضيها للعدوان الأوكراني، الشيء الذي سيعمق أجواء التوتر في شرق أوربا الشيء الذي يهدد بتوسع الحرب لتشمل البلدان المجاورة.

وفي الشرق الأوسط تقدم الولايات المتحدة كل أشكال الدعم للكيان الصهيوني وتزوده بأسلحة التدمير والتقتيل في حق الشعب الفلسطيني، وتقوم بحماية هذا الكيان الاستعماري العنصري النازي في المحافل الدولية ضد أي قرار أممي أو عقوبات دولية ضده. وحتى قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار بقي حبرا على ورق وغير ملزم. والأكثر من ذلك تستمر في دعم الكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي يرتكبها في غزة وتشديد الحصار لتجويع الشعب الفلسطيني رغم كل الدعايات الكاذبة التي تحاول من خلالها تبرئة نفسها من المشاركة الواضحة في الجرائم المروعة في حق الشعب الفلسطيني.

طبعا، الهدف واضح وهو الانتقام من الشعب الفلسطيني وتدمير مقاومته بعد الهزيمة القاسية للكيان الصهيوني في ملحمة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023، وحماية هذا الكيان من السقوط وتمكينه من أسباب التفوق العسكري في المنطقة كقاعدة متقدمة لحماية للإمبريالية مصالحها في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة مع صعود الصين وتضخم استثماراتها في دول الخليج وتحول إيران إلى قوة إقليمية فرضت نفسها في معادلة الصراع والتنافس في المنطقة. وهو ما ظهر بشكل جلي في مساهمتها في إجهاض المشروع الإمبريالي الصهيوني الرجعي في سوريا ودعمها للمقاومة اليمنية في وجه الحرب الأمريكية العربية الرجعية ضد اليمن، وفي دعمها للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة ضد حرب الإبادة الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني، وردها القوي على القصف الصهيوني لقنصليتها بدمشق بقصف العمق الصهيوني لأول مرة دون أن يجرؤ الكيان الصهيوني على الرد بالمثل مما يؤشر على انتقال إيران إلى سياسة الردع، وهذا يعني تحولا نوعيا في استراتيجيتها العسكرية من الدفاع وامتصاص الضربات إلى الهجوم والردع والرد بالمثل.

إن الامبريالية الأمريكية مستعدة للتضحية بمصير العالم وجره إلى الدمار من أجل ضمان استمرار قيادتها وهيمنتها على العالم. ولن تقبل بالتنازل عنها مهما كلفها ذلك. وتبقى الوسائل العسكرية أداتها الأساسية في ذلك بحكم تفوقها العسكري وترسانتها النووية وتحكمها وقيادتها للحلف الإمبريالي «الناتو». فرغم تصاعد الاحتجاجات الشعبية في العالم وضمنها احتجاجات الشعب الأمريكي لوقف حرب الإبادة في غزة فإن الإدارة الأمريكية ذات النزعة الصهيونية الفاشية متمادية في سياستها العسكرية العدوانية رضوخا لضغوطات اللوبي الإمبريالي الصهيوني المهيمن، مستغلة تفوقها العسكري في العالم (أكثر من 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 80 دولة- 11 حملات طائرات). هذه السياسة ستعمق التناقضات وسط القوى الرأسمالية التقليدية ( الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان) والقوى الصاعدة ( الصين وروسيا على الخصوص) للسيطرة على الأسواق وطرق التجارة الدولية. والخطير أن هذا الصراع الذي يتخذ الآن، من الناحية العسكرية، أبعادا إقليمية محدودة قد يتسع لمناطق أخرى ويتأجج في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تعيشها الأنظمة الرأسمالية وميل الأرباح نحو الانخفاض في ظل الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع معدات البطالة والفقر وتدهور مستويات عيش الطبقات الوسطى في بلدان المركز الرأسمالي ، وفي ظل تصاعد الصراع الطبقي في بلدان المركز الرأسمالي من جراء الهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والطبقات الوسطى وخاصة مع تقلص هامش استفادتها من فائض القيمة التي تنتزعه القوى الرأسمالية الإمبريالية على الصعيد العالمي من استغلال الطبقة العاملة وثروات الشعوب في بلدان المحيط الرأسمالي، وفي ظل نهضة الشعوب وعلى الخصوص في إفريقيا ضد الشركات الإمبريالية والتواجد العسكري الأمريكي والفرنسي والأنظمة الاستبدادية العميلة.

**إن الامبريالية الأمريكية مستعدة للتضحية بمصير العالم وجره إلى الدمار من أجل ضمان استمرار قيادتها وهيمنتها على العالم. ولن تقبل بالتنازل عنها مهما كلفها ذلك. وتبقى الوسائل العسكرية أداتها الأساسية في ذلك بحكم تفوقها العسكري وترسانتها النووية وتحكمها وقيادتها للحلف الإمبريالي «الناتو». فرغم تصاعد الاحتجاجات الشعبية في العالم**

ويذكرنا هذا بالظروف العامة لأزمة النظام الرأسمالي قبل الحربين العالميتين الأولى ( 1914-1918) والحرب العالمية الثانية( 1939-1945) حيث أدى استعصاء حل التناقضات بين القوى الرأسمالية بالطرق السلمية إلى اللجوء إلى العنف والوسائل العسكرية لحلها مما أدى إلى تفجير الحربين العالميتين وما نتج عنهما أهوال كلفت البشرية غاليا. إنه الصراع من أجل البقاء بالنسبة للرأسماليين، والبقاء للأقوى طبعا. فمن المعروف أن أزمات الرأسمالية، وهي أزمات بنيوية دورية، عندما تحتد وتصل إلى مستوى معين تعجز معه حكومات الدول الرأسمالية عن معالجتها سلميا، فإنها تنفجر في حروب إما محدودة أو شاملة، يهدف من وراءها الطرف الرأسمالي المفجر لها فتح آفاق جديدة للتراكم الرأسمالي وبالتالي فتح دورة زمنية جديدة يتجدد فيها الرأسمال، ويتكرس فيها نمط الإنتاج الرأسمالي لمنع أية إمكانية لانهياره وقيام نمط إنتاج جديد لن يكون غير نمط الإنتاج الاشتراكي كنقيض تاريخي ووجودي له.

إن الإمبريالية، كأعلى مراحل الرأسمالية، شكلت وما زالت تشكل خطرا وتهديدا للبشرية ولاستمرار الحياة فوق الأرض عبر الحروب والصراعات الأثنية والدينية والثقافية والإرهاب والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية واستنزاف الانسان جسديا ونفسيا وعقليا إلى حد تجريده من انسانيته عبر التفقير والتهميش وتكريس ثقافة الاستهلاك والاستلاب والاغتراب، وتوظيف نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي في خدمة جشع الرأسماليين في مراكمة الأرباح لضمان التراكم الرأسمالي عوض خدمة كرامة وصحة وسعادة وتقدم الإنسان.

ولمنعها من تفجير حرب كونية جديدة تجر البشرية نحو الفناء والدمار، وخاصة مع هذا الكم الهائل من أسلحة الدمار الشامل التي تملكها الدول الرأسمالية الكبرى، فإن بناء جبهة عالمية لمجابهة الإمبريالية وخاصة الأمريكية تبقى مهمة ضرورية وعاجلة على جميع القوى الوطنية والتقدمية واليسارية الثورية ، وفي مقدمتها القوى الماركسية اللينينية، أن تتحرك بالسرعة والجدية المطلوبتين من أجل ذلك عبر التنسيق وتوحيد الجهود وإطلاق المبادرات النضالية الوحدوية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ودعم المقاومة الفلسطينية والضغط بكافة الوسائل لوقف العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق يجب استثمار الهبات التي تعرفها الشعوب في دول المركز الرأسمالي وخاصة في الولايات المتحدة وأوربا للضغط على حكومات هذه الدول لوقف الدعم للكيان الصهيوني والكف عن السياسات العسكرية العدوانية المستنزفة للإمكانيات الاقتصادية والبشرية للشعوب، والمهددة للأمن والسلم في العالم واستمرار الحياة فوق الأرض إنها لحظة تاريخية يتصاعد فيها الصراع الوطني والطبقي ضد الرأسمالية والإمبريالية والصهيونية والرجعية يجب على القوى الوطنية والثورية استغلالها لإضعاف التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وفتح آفاق جديدة للتحرر الوطني والطبقي وبناء الديمقراطية الشعبية على طريق الاشتراكية.

ويبقى البديل التاريخي الذي تتحرر معه البشرية من الحروب والاستغلال والاضطهاد والاستيلاب والفقر، وتتحقق فيه حرية الإنسان وكرامته وسعادته هو المجتمع الاشتراكي حيث السلطة للطبقة العاملة وحلفاءها، وحيث يتحكم المنتجون الأحرار في وسائل الإنتاج التي تصبح جماعية تعكس فعلا طابعها الاجتماعي ووظيفتها الأساسية في توفير حاجيات المجتمع المختلفة، ويتحقق عبرها مجتمع الوفرة كشرط لتحرر المجتمع من الحاجة والقهر والاستلاب والاغتراب على طريق المجتمع الشيوعي حيث ينتفي استغلال الانسان للإنسان.

ولن يتحقق هذا البديل إلا بتنظيم الطبقة العاملة وحلفاءها في أحزابها الشيوعية الماركسية اللينينية سواء على مستوى البلدان أو على المستوى العالمي وببناء الأممية الماركسية.

فإما اشتراكية أو بربرية.

ولن يختار العمال/ات والكادحون/ات سوى الاشتراكية. إنها خلاص البشرية.

26 أبريل 2024.

# اليسار ومهام تأطير النضالات الشعبية

في مواجهة تغول الدولة المخزنية وهجومها على الحقوق والمكتسبات الشعبية، تخوض الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة في بلادنا، نضالات مريرة متفاوتة في زخمها وطول نفسها- في ظل تشرذم العمل النقابي وضعف التضامن - دفاعا عن حقوقها ومكتسباتها ومن أجل ملفات ومطالب اقتصادية واجتماعية وبيئية متنوعة وملحة،

ورغم أن هذه النضالات تتسم بابتكار أشكال تنظيمية ونضالية جديدة ومتنوعة، فإنها لا تتوفر على ما يكفي من خبرات وتراكمات في مجال تأطير النضالات الشعبية والجماهيرية، كما أنها ترتكز في اغلبها إلى الفئوية الضيقة.

في ظل هذا الواقع وما يعرفه من احتدام للصراع الطبقي، ما هي أهم المهام المطروحة على قوى اليسار المناضل للمساهمة في تقوية النضال الشعبي المتصاعد ومن اجل استشراف مستقبل ومصير الشعب المغربي وطبقته العاملة و كادحيه؟

في هذا الملف، تحاول جريدة النهج الديمقراطي ملامسة واقع اليسار المناضل والمهام المطروحة عليه.

## الحركة الماركسية–اللينينية المغربية وبناء حزب الطبقة العاملة

**عبد الله الحريف**

تأسست الحركة الماركسية–اللينينية المغربية، في نهاية ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي، أساسا من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية. وذلك لأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يطرح، أصلا، بناء هذا الحزب ولأن الحزب الشيوعي المغربي الذي تحول ليصبح حزب التحرر والاشتراكية انحرف عن هذه المهمة.

### لماذا تعثر بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية ؟

تشكلت الحملم وهي فترة كان اليسار فيها، وفي مقدمته اليسار الماركسي، يتمتع بتأثير قوي، خاصة وسط الشباب، بسبب النضالات التي كان يخوضها ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية( تباشير انتصار الشعب الفيتنامي بقيادة الحزب الشيوعي على الامبريالية الأمريكية، خاصة بعد هجوم التيت في 1968، وهج الثورة الصينية، حرب العصابات بقيادة قوى ثورية ماركسية، في الغالب، في عدد من دول أمريكا اللاتينية، انتفاضات الشباب في أوروبا، وخاصة حركة ماي 1968 بفرنسا، تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كفصيل ماركسي–لينيني، ...). هذا الواقع أكسب الحملم، التي انتقدت الاصلاحية والتحريفية وطرحت قضية الثورة، تعاطفا مهما، خاصة وسط الشباب بالخصوص.

لكن منظمة «إلى الأمام» إرتكبت أخطاء، لعل أهمها:

–تضخيم أزمة النظام، ، خاصة بعد الانقلابات العسكرية( 1971 و 1972) الذي عبرت عنه أطروحة «الثورة على الأبواب» وتبخيس أهمية طرحه لقضية الصحراء. مما أسقط منظمة 3إلى الأمام» في التهور و المواجهة الصدامية معه وسهلت هذه الأخطاء قمع النظام الشرس للحركة الماركسية–اللينينية المغربية( حملات الاعتقالات الكبرى ما بين 1974 و 1976).

التركيز على الطلبة و التلاميذ و اعتبارهم يشكلون قنطرة عبور نحو الطبقة العاملة. وكرد فعل خاطئ على التركيز على الطلبة والتلاميذ، قررت منظمة «إلى الأمام»، في إطار إعادة بناء صفوفها في 1979، عدم القيام بعمل تنظيمي وسط الطلبة والتلاميذ والاكتفاء بتأثير سياسي وفكري. وسيكون لهذا القرار نتائج سلبية على حركة «القاعديين» التي ستعرف نمو توجهات فوضوية–نقابية وتشرذما وبروز الزعامية.

–ولكون الحركة الماركسية–اللينينية المغربية خرجت من رحم «الحركة الوطنية» وكنقيض لتجربتها، فإن العلاقات بينهما طبعها التوتر والصراع العدائي، خاصة من طرف أحزاب «الحركة الوطنية». الشيء الذي أعدم أية إمكانية للعمل ضد العدو المشترك.

في حين تخلت منظمة «23 مارس»، شيئا فشيئا، عن مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعن الماركسية لفائدة بناء حزب يساري اشتراكي–ديمقراطي واندثرت منظمة «لنخدم الشعب»، ضلت منظمة «إلى الأمام» متشبثة بمهمة بناء حزب الطبقة العاملة كمهمة مركزية. وانطلاقا من تقييم تجربتها، أعادت بناء ذاتها، في 1979، و سعى عدد من مناضليها إلى الالتحاق بالطبقة العاملة في مواقع الإنتاج. غير أن هذه التجربة ستجهض من طرف النظام الذي سيعتقل، في 1985، الأغلبية الساحقة من أطر المنظمة و مناضليها.

وخلال الفترة التي تفصل بين 1985 و تاريخ تأسيس النهج الديمقراطي( 1995)، استمرت منظمة «إلى الأمام» أساسا في السجون و المهجر بينما انخرط المتعاطفون معها في العمل في النقابات والجمعيات والحركة الحقوقية.

تأسس النهج الديمقراطي، في 15 أبريل ،1995 واعتبر نفسه استمرارا سياسيا وفكريا للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وخاصة لمنظمة «إلى الأمام». وفي هذا الإطار، طرح، منذ تأسيسه، مهمة المساهمة في سيرورة بناء الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة وعموم الكادحين كمهمة حاسمة ومركزية، مراهنا على القوى الماركسية الأخرى في هذا البناء ودون تحديد طبيعة الأداة( هل حزب أم جبهة أم حركة؟).

لكن الظروف الموضوعية كانت قد تغيرت، بشكل جذري، لعل أهم سماتها تراجع كبير لليسار، بشقه الإصلاحي، خاصة بسبب خيانات اليسار الاجتماعي–الديمقراطي وشقه الماركسي الثوري بسبب انهيار الإتحاد السوفييتي والهجوم الكاسح للرأسمالية على الماركسية وعلى تجارب بناء الاشتراكية وتشجيعها للحركات الهوياتية الدينية بالخصوص( بروز وانتشار الاسلام السياسي) والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني ليس كمنظمات ذاتية مستقلة للجماهير الشعبية، بل كبديل عن الأحزاب والنقابات.

لذلك توجه أغلب المناضلات والمناضلين المخلصين(ات) والمكافحين(ات) إلى الانغماس في الحركية واختزال الصراع الطبقي في النضال في النقابات وجمعيات المجتمع المدني. وأصبحوا يتحفظون على الإنخراط في العمل السياسي.

كما ان اكتساح قوى الاسلام السياسي لعدد من المواقع الجامعية والصراعات بين الطلبة القاعديين في مواقع أخرى أديا إلى إضعاف الحركة الطلابية وعقدا إمكانية أن تشكل رافدا مهما للقوى الماركسية.

لقد تبنى المؤتمر الوطني الرابع في 2016 ضرورة إعلان المؤتمر الوطني الخامس تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وطرح ضرورة الانخراط، بقوة ودون انتظار، في إنجاز هذه المهمة التي اعتبرها مركزية وحاسمة من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي والاشتراكي. وذلك للأسباب التالية:

–اشتداد الأزمة الرأسمالية التي انفجرت سنة 2008 ولا زالت ترخي بضلالها على العالم وعودة النهوض النضالي للطبقة العاملة والشعوب وانطلاق سيرورات ثورية عبر العالم، خاصة في العالم العربي والمغاربي، استطاعت أن تفجر من جديد موجة من النضال الشعبي والاممي، لعبت فيه الطبقات العاملة أدوارا فارقة. لكنها لم تستطع التقدم في إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي بسبب ضعف أو غياب أدوات التغيير الثوري، وفي المقام الأول الحزب المستقل للطبقة العاملة.

إن اكتفاء النهج الديمقراطي بطرح «المساهمة» في سيرورة بناء التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة بدخلنا في الانتظارية والرهان على قوى ماركسية أبانت تجربة أكثر من عشرين سنة من الحوار العقيم مع بعضها ورفض البعض الآخر لأي نقاش( بعض المجموعات المنحدرة من حركة القاعديين) أنها غير مستعدة لذلك بحكم طغيان الحلقية والدغمائية في صفوفها واختلافنا الجوهري مع التروتسكيين حول طبيعة المرحلة الحالية من نضال شعبنا. إن ذلك يجعلنا نتخلف عن تحمل مسئوليتنا التاريخية إزاء الطبقة العاملة وعموم الكادحين. ولهذا السبب أيضا يصبح من الخاطئ الرهان على أن يكون هذا التنظيم جبهة بين تنظيمات ماركسية أو حركة. وبالرغم من ذلك، استمر حزب النهج الديمقراطي في دعوة الماركسيين–اللينينيين المغاربة إلى الحوار حول التصور لبناء هذا الحزب( نداء وافتتاحية جريدة «النهج الديمقراطي».

ذا اعتبرنا أن العامل(ة) هو(ي) من ي(ت)عيش بشكل أساسي من بيع قوة عمله(ا) اليدوية و/أو الذهنية للرأسمال، فإن الإحصائيات تبين أن حجم الطبقة العاملة كبير نسبيا وفي ارتفاع مستمر قد يفوق أربعة ملايين بسبب اكتساح الرأسمالية لقطاعات جديدة: الضيعات الفلاحية، جزء من الأعمال المنزلية كالتغذية وتنظيف الملابس...، تجارة التقسيط( المساحات التجارية الكبيرة)، الخدمتن الاجتماعية( التعليم والصحة والنقل العموميين، بعض المهن الحرة...) وبسبب العولمة حيث يتم تصدير العديد من الأنشطة الصناعية والخدماتية إلى المغرب في إطار المقاولة من الباطن. وتتميز الطبقة العاملة بتزايد أعداد الشباب والنساء المتعلمين(ات) وبالهشاشة وضعف الأجور، الشيء الذي يجعل أوضاعها تشبه أوضاع البرلتاريا الأوربية في القرن التاسع عشر ويدفعها إلى النضال ويسهل، بالتالي، مهمة انتقال وعيها من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها شريطة بناء حزبها المستقل عن البرجوازية.

إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، الحزب الذي ينصهر وسطه المثقفون الثوريون الماركسيون–اللينينيون والطلائع العمالية والكادحة والذي أعلن عن تأسيسه في المؤتمر الوطني الخامس في يوليو 2022 والذي يطمح أن يشكل هيأة أركانها في الصراع ضد الإستغلال والإستبداد والإضطاد ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية ليس بالمهمة السهلة. إنها سيرورة تتطلب، في نفس الآن، ما يلي:

–العمل الحازم والمثابر من أجل التجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين من خلال العمل المباشر والغير مباشر بواسطة التنظيمات الذاتية للجماهير العمالية والكادحة بشكل عام.

–العمل من أجل استرجاع الاشتراكية لوهجها واستعادة الطلائع العمالية والكادحة والمثقفين الثوريين الثقة في المشروع الاشتراكي بواسطة تجديده من خلال استخلاص الدروس من فشل تجارب بنائها بالارتكاز إلى المابة الماركسية–اللينينية والاستفادة من اجتهادات القوى الماركسية ونضالات وثورات الشعوب. إن هذه المهمة تقع على كاهل التيارات والمناضلين المقتنعين بضرورة الانخراط في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تنظيميا وسياسيا وايديولوجيا. إنها مهمة لا يمكن تأجيلها على اعتبار أن المهمة المرحلية هي مهمة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وذلك لكون هذه المرحلة يجب أن تضع لبنات بناء الاشتراكية. كما أنها مهمة مطروحة على كل القوى الماركسية في العالم. وفي هذا الإطار، تكتسي مهمة بناء أممية ماركسية أهمية بالغة.

–الاقتناع التام والعميق بأنه يستحيل إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وانفتاحها على الأفق الاشتراكي دون بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

–التواجد في طليعة النضال المتعدد الأبعاد من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي والعمل بدون كلل أو ملل من أجل بناء أدوات التغيير(جبهة الطبقات الشعبية).

–إن تعمق القناعة لدى المناضلين والمناضلات بالمشروع الاشتراكي وبالضرورة الملحة لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وبالتالي ضرورة التجذر وسطها من جهة، والتقدم في تصليب الحزب بالإرتكاز إلى المركزية–الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي والمحاسبة الرفاقية وإلى الصراع ضد النزوعات الذاتية وضعف الإلتزام، من جهة أخرى، مسيرة واحدة يخدم التقدم في أحد طرفيها التقدم في الطرف الآخر. والنتيجة هي تقوية الحزب.

# مهام اليسار في تقوية النضالات الشعبية

عبد السلام العسال

تخوض الجماهير الشعبية الكادحة في بلادنا، بين الفينة والأخرى، نضالات قوية حول عدة ملفات ومطالب اقتصادية واجتماعية وبيئية متنوعة وملحة، تتراوح بين الاحتجاج على هدم المنازل والاستيلاء على العقارات والحرمان من السكن اللائق بشكل مستفز ومهين وحاط من الكرامة (سيدي الطيبي، أورير، إمسوان، الداهومي ببوزنيقة، الصخيرات، سيدي عبد الرحمان، مرتيل، تيفنيت، الدويرة، سيدي الرباط، سيدي وساي بشتوكة آيت باها..)، والتشبث بالحق في الأرض ورفض انتزاعها بالقوة عبر توظيف القضاء لاستصدار أحكام جائرة تنتهي بتشريد أصحابها الأصليين، والاحتجاج على خصخصة الماء كمصدر حيوي للحياة (فجيج)، والمطالبة ببناء مستشفيات وجامعات وبنيات تحتية لفك العزلة على المنطقة (الريف) والاحتجاج على استمرار غلاء الأسعار في مختلف المواد الأساسية للحياة، وخاصة المحروقات والمواد الغذائية، والأدوية وغيرها...كما تخوض مجموعة من الفئات السوسيو مهنية نضالات متعددة حول ملفاتها الخاصة، في مقدمتها فئات نساء ورجال التعليم، وطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والأطباء والصيادلة، والمحامون/يات، والمهندسون/ات، والموثقون/ات وغيرهم...

وما يلاحظ على هذه النضالات القوية والمشروعة أنها، في الغالب، تتسم بما يلي:

– أنها تخضع لتنظيم ذاتي تفرزه الجماهير من داخلها، لكن أغلب طلائعها التي تساهم في تأطير وقيادة هذه النضالات تكون في الغالب غير منتمية سياسيا وغير متمرسة في معمان النضال الجماهيري ولا تتوفر على ما يكفي من خبرات وتجارب وتراكمات في مجال تأطير النضالات الشعبية والجماهيرية، مع استثناءات قليلة هنا وهناك؛

– أنها نضالات مرتبطة بمكان معين (منطقة محددة) ومعزولة عن النضال العام من أجل التغيير، مما يسهل على النظام المخزني محاصرتها وقمعها وتفكيكها بكل الوسائل القمعية الممكنة بما في ذلك اعتقال طلائعها وقياداتها الناشطة والفاعلة (جرادة، الريف، فجيج..)؛

– أنها ضعيفة، إن لم نقل، منعدمة التنسيق مع الهيئات والقوى المناضلة السياسية والحقوقية والنقابية والجمعوية؛

إن مجموع هذه السمات وغيرها، هي ما يجعل نضالات الجماهير ذات نفس نضالي محدود في الزمان والمكان، وخاصة بعد ما تتعرض للتضييق والقمع ولاعتقال طلائعها وقياداتها، حيث تجد هذه الجماهير نفسها وجها لوجه أمام آلة القمع المخزنية، التي تستفرد بها وتنهش لحمها بمختلف أشكال القمع، وهو ما يؤدي إلى خفوتها وتوقفها (جرادة، الريف، فجيج...).

## مهام اليسار في تقوية النضال الشعبي:

أقصد هنا بمفهوم اليسار القوى السياسية المعارضة للنظام المخزني ولسياساته المعادية لحقوق شعبنا ولمخططاته التصفوية، وأعني بها، تحديدا، حزب النهج الديمقراطي العمالي، وفدرالية اليسار الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، والمجموعات الماركسية على اختلاف أنواعها، فما هي أهم المهام المطروحة على هذه القوى؟ وأية سبل يمكن سلكها للمساهمة في تقوية النضال الشعبي؟

وقبل اقتراح بعض الأفكار لذلك، يجب الإقرار أننا لا يمكن أن نختلف على أن حضور هذه القوى، كقوى وليس كأشخاص منتمين لها، في نضالات الجماهير الشعبية، ضعيف إلى منعدم في أغلبها، ما يجعل هذه الجماهير غير مسنودة بأي غطاء سياسي من شأنه المساهمة في إعطاء البعد السياسي للنضالات الشعبية المحلية، ومنحها أفقا مفتوحا على مختلف النضالات الشعبية الممتدة في الزمان والمكان، عبر ربطها بالنضال العام للشعب المغربي وقواه الحية والديمقراطية من أجل التغيير الديمقراطي العام ببلادنا.

وأعتقد أن الخلل لا يكمن في هذه الجماهير ولا في نضالاتها، وإنما يكمن في القوى السياسية نفسها، التي لا تبذل ما يكفي من مجهودات ولا تقوم بأية خطوات من أجل تأمين حضورها واندماجها في هذه النضالات جنبا إلى جنب مع الجماهير، رافعة ومتبنية لشعاراتها ومطالبها، حاسة بهمومها وآلامها ومعاناتها، مستشعرة لخطورة القمع الذي يتهددها، داعمة لكل محطاتها التنظيمية والنضالية، مؤازرة لضحاياها. وفي المحصلة النهائية فإننا نجد أنفسنا، بغياب قوى اليسار عن هذه النضالات، مصطدمين بنتيجتين خطيرتين، وهما عزلة الجماهير المناضلة عن قوى اليسار المغربي، وعزلة قوى اليسار عن نضالات الجماهير الشعبية، ما يؤدي، في النهاية، إلى سحق نضالات الجماهير من جهة وإضعاف قوى اليسار من جهة أخرى.

وعلى العكس من ذلك، فإن انخراط قوى اليسار في نضالات الجماهير، والارتباط المباشر بهذه النضالات بشكل منظم ومستمر ومسؤول بما يسهم في إعادة ثقة الجماهير بأهمية العمل السياسي اليساري، بقدر ما يؤدي إلى تقوية هذه النضالات عبر إسنادها ودعمها وإعطائها بعدها السياسي المطلوب، بقدر ما يسهم، في نفس الوقت، في تقوية هذه القوى، عبر انصهارها في معمان هذه النضالات والمساهمة في تأطيرها وحمايتها من القمع والتضييق. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق عمليا في ميادين النضال الجماهيري إلا إذا تمكنت هذه القوى من توفير مجموعة من الشروط الذاتية لتأهيلها إلى ذلك، ومن بينها على الأقل ما يلي:

– العمل الجدي لتجاوز وضعية تشتت وتشرذم القوى المناضلة وضمنها قوى اليسار على قاعدة اعتبار مجمل الخلافات والتناقضات المعتملة داخلها وبينها ثانوية في مقابل التناقض الأساسي بين مختلف جماهير شعبنا وقواها المناضلة والنظام المخزني والتكتل الطبقي السائد، فالنظام المخزني يستمد جبروته وتغوله ليس من قوته الذاتية رغم ما يتوفر عليه من أجهزة قمعية بوليسية وعسكرية وقضائية وغيرها، وإنما من ضعف وتشتت وتشرذم القوى المناضلة وفي قلبها قوى اليسار، التي لم تستطع تنظيم صفوفها وتقويتها وتجدير وتوحيد نضالاتها لصد الهجوم المخزني المتصاعد على شعبنا.

– جعل مسألة إسناد النضال الشعبي والمشاركة فيه والمساهمة في تقويته، نقطة محورية وأساسية في جداول أعمال القوى السياسية اليسارية وفي برامج عملها الوطنية والمحلية واعتبارها مسألة استراتيجية في النضال العام من أجل التغيير الديمقراطي، وهو ما يقتضي تشكيل آليات وطنية ومحلية يكون من بين أهمها، رصد وتتبع هذه النضالات وربط الاتصال بقياداتها وطلائعها وبحث كل السبل الممكنة لتأمين المشاركة فيها والمساهمة في تأطيرها؛

– تقوية أشكال التشبيك، وطنيا ومحليا، بين القوى اليسارية للنضال المشترك حول ملفات محددة ببرنامج عمل مشترك قابل للقياس والتحقيق والتقييم والتقويم (الاعتقال السياسي، السكن، الماء، الحق في الأرض، غلاء الأسعار، التعليم، الصحة...)؛

– بناء جبهة يسارية ديمقراطية تلف مختلف مكونات اليسار على غرار تجربة «تجمع اليسار « التي لم يتكلل عملها بالنجاح لأسباب ذاتية أكثر مما هي موضوعية، ليس هنا مجال الوقوف عليها وتحليلها وتقييمها، ويكون من بين أهداف هذه الجبهة، تقوية النضال السياسي العام بما يسهم في إسناد وتقوية النضالات الشعبية ومنحها آفاقا أرحب لتجديرها وتصليبها وإدماجها في مختلف أوجه الصراع الطبقي ببلادنا.

في اعتقادي، تشكل هذه العنصر مجتمعة في ارابطها الجدلي أهم المداخل الرئيسية ليلعب اليسار السياسي دوره كاملا في تقوي النضال الشعبي وتحصينه من الاختراقات والانزياحات والانزلاقات والأخطاء القاتلة، فهل سيتحمل اليسار مسؤوليته في ذلك؟ الجواب على ذلك هو ما ستبديه الميادين والأيام والإرادات والقناعات التي أتمنى أن تكون راسخة وقوية ومناضلة.

# استغلال العمال الفلسطينيين – الوجه الاخر للاحتلال الصهيوني

## - ظروف الشغل تحت الإحتلال -

**(الجزء الثاني)**

محمد موساوي

« إن أحد أبعاد الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي هو الاستغلال المفرط للعمال الفلسطينيين وتهميشهم الاقتصادي الشديد. فأن تكون نقابيًا في فلسطين، يعني أن تواجه باستمرار قيدًا مزدوجًا: أن تناضل يوميا من أجل الشغل ومن أجل الراتب، و أيضًا أن تقوم بذلك في ظروف قاسية جدًا، هي من طبيعة الاحتلال العنصري. »

اهتم الجزء الأول المنشور في العدد 550 من هذه جريدة بعرض المعطيات الأساسية حول العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل من حيث سياق النشأة وتطور الأعداد، و مكان و قطاعات العمل. و ينصب الجزء الثاني ، هذا، على ظروف الشغل تحت الاحتلال بالتطرق خصيصا لفرص العمل المتاحة و شروط الولوج الى «سوق الشعل»، تاركا الجوانب القانونية و الحماية الاجتماعية الى فرصة أخرى. وقد تم تجميع المعطيات و ترتيبها من مصادر متنوعة منها على الخصوص دراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) و بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، وتقارير منظمات دولية مثل الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان) و منظمة العمل الدولية و تكتلات نقابية عنيت بظروف الشغيلة الفلسطينية تحت الاحتلال.

### فرص الشغل: العمل في قطاع غزة والضفة الغربية و«إسرائيل» والمستوطنات

لقد شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة دائمًا معدل بطالة يميز اقتصادا يعاني «من كساد واضح» بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده وفرض السياسات الاقتصادية. وفي عام 2019، وصلت معدلات البطالة إلى 25% ـ 54% في قطاع غزة المحاصر و15% في الضفة الغربية المحتلة ـ وكانت مستويات نقص استغلال العمالة أعلى من ذلك، حيث بلغت 33% 2 .

ويعمل العمال في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويعملون لساعات طويلة، ويتقاضون أجورا زهيدة، ولا يشملهم الحماية الاجتماعية. في القطاع الخاص، حيث يعمل 62.1% من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (64.1% في الضفة الغربية و56.6% في غزة)، يحصل حوالي 30% من العمال على راتب شهري أقل من الحد الأدنى للأجور وهو 428.79 دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع العاملون في القطاع الخاص بإمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية، ويستفيد منهم بالكاد 30% من جميع الحقوق الاجتماعية.

إن متوسط الحد الأدنى للأجور لا يكفي بأي حال من الأحوال لضمان مستوى معيشي لائق للأسرة الفلسطينية. وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في الضفة الغربية المحتلة، يبلغ متوسط النفقات الشهرية لأسرة مكونة من 5.2 فردا حوالي 1،601.85 دولارا، أي ما يقرب من أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 59.9% من أفراد الأسرة التي يكون رب أسرتها عاطلا عن العمل يعيشون في حالة فقر، في حين أن هذا هو الحال بالنسبة لحوالي 24.2% من أولئك الذين يعمل رب أسرهم. علاوة على ذلك، فإن العمل بدوام جزئي لا يسمح لك بالهروب من الفقر.

### الاستيعاب القوي للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي

إن اعتماد الفلسطينيين على سوق العمل الإسرائيلي يجعلهم عرضة بشدة لأشكال عديدة من الاستغلال. وقد أدت الآثار المدمرة لوباء فيروس كورونا على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل في توفير الوظائف، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على حقوق العمل. هكذا، منذ أبريل 2020، فقد أكثر من 453 ألف عامل فلسطيني وظائفهم، ودُفعت أكثر من 115 ألف أسرة إلى الفقر. ويقدر البنك الدولي أنه بسبب الوباء، فإن 30% من الأسر في الضفة الغربية تعيش في فقر، مقارنة بـ 14% قبل وصول فيروس كورونا. وتكشف الأرقام عن واقع أكثر قسوة للعائلات في غزة، حيث كان من المتوقع أن تقع 64% من الأسر في براثن الفقر (مقارنة بـ 53% قبل الوباء).

### الولوج إلى «سوق» العمل: نظام التصاريح

ينظم نظام قمعي من التصاريح والفحوصات الأمنية ونقاط التفتيش وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية. يحتوي التصريح على معلومات تتعلق بكل من العامل وصاحب العمل، ويقيم علاقة متبادلة بين الطرفين حيث يتعهد العامل بالعمل فقط لدى صاحب العمل المذكور في تصريحه وصاحب العمل بأن يجعله يعمل بدوام كامل ويدفع له الحد الأدنى الأجور وجميع المزايا الاجتماعية وفقا للقانون والاتفاقات الجماعية.

يمكن فقط للفلسطينيين الذين لديهم تصريح عمل ساري المفعول أن يتم توظيفهم «بشكل قانوني» في الشركات الإسرائيلية. ووفقا للتقديرات، في عام 2019، من بين 133 ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية، كان حوالي 94 ألف منهم يحملون تصاريح. والغالبية العظمى من حاملي التراخيص (99%) هم من الرجال ويعمل معظمهم في قطاع البناء.

بلغت تصاريح العمل في عام 2012 كانت 31.429، ثم ارتفع بشكل لافت خلال العام التالي 2013 ليصل إلى 45.473، وواصلت تصاريح العمل الممنوحة من قبل سلطات الاحتلال بالارتفاع خلال السنوات المتوالية، حيث وصلت في عام 2014 إلى 51.732، وفي عام 2015 إلى 57.998، وفي العام الماضي 2016 كانت تصاريح العمل 66.709، و نحو 75.000 تصريح في العام 2017. و تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل بالإضافة إلى المستوطنات من حملة التصاريح أو الهوية الزرقاء، قد وصل في الربع الثاني من عام 2017 إلى 128.400 ألف عامل، يضاف إليهم عمال يعملون دون تصاريح، وفلسطينيون يحملون تصاريح تجار واحتياجات خاصة لأغراض العمل. ويبلغ متوسط أجور العاملين الفلسطينيين الذين لديهم تصاريح عمل داخل إسرائيل قرابة 186 شيكلا يوميا (خمسين دولارا)، مقارنة مع 160 شيكلا (أربعين دولارا أميركيا) للعمال الذين لا يحملون تصريح عمل.

### التفتيش الأمني

يتم إصدار تصريح العمل فقط للشخص الذي لديه بطاقة هوية بيومترية واجتاز الفحص الأمني للمنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي (COGAT)، وهو فرع من الجيش الإسرائيلي مسؤول عن تنسيق الأنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إقليم. وبالتالي، فإن جميع الفلسطينيين الذين يسعون إلى ممارسة حقهم في العمل والتنقل ملزمون بتسليم بياناتهم البيومترية إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية لفترة غير محددة.

العناصر التي يتم فحصها خلال الفحص الأمني للحصول على تصريح عمل ذات طبيعة سرية، لكن هناك معايير تؤثر على العملية مثل أن يكون متزوجا وأن يكون عمره أكثر من 22 عاما لمن يبحث عن عمل في إسرائيل، أكثر من 18 عاما لمن يريد العمل في المستوطنات، وأكثر من 22 عاما للعمل في المناطق الصناعية الواقعة في «منطقة الانضمام». وقد ساهمت هذه القواعد والنقص الشديد في فرص العمل في الضفة الغربية في ظهور موجة من الزيجات للحصول على تصاريح.

### العبور عند نقاط التفتيش

الحصول على تصريح هو الخطوة الأولى في رحلة طويلة محفوفة بالمزالق للوصول إلى العمل. للوصول إلى العمل في الوقت المحدد، يجب على العمال مغادرة قريتهم أو بلدتهم في الصباح الباكر. وبعد ذلك، يقوم الجيش الإسرائيلي وضباط الأمن الخاص المسلحون بإخضاعهم لتفتيش أمني طويل وغير مرحب به ومهين عند نقطة تفتيش أو نقطة عبور مزدحمة. تشكل نقاط التفتيش خطراً على جميع العمال الفلسطينيين، وخاصة على النساء. وفي عام 2017، أظهرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية خطورة نقاط التفتيش التي تحدث فيها «أعمال التحرش الجنسي التي تؤثر بشكل رئيسي على النساء».

تؤدي الرحلات الطويلة والانتظار الذي لا نهاية له إلى تمديد أيام العمل التي يمكن أن تصل إلى 16 ساعة. وبالتالي، يُحرم العمال من النوم على وسائل النقل الرخيصة والسريعة، الأمر الذي لا يزيد من مخاطر حوادث الطرق فحسب، بل يزيد أيضا من مخاطر حوادث مكان العمل. ووقعت العديد من حوادث الطرق المميتة التي شملت عمالا يسافرون إلى إسرائيل والمستوطنات للعمل. في إحداها، في 4 نوفمبر 2018، فقد سبعة عمال من القدس حياتهم بينما كانوا في طريقهم إلى مصنع دواجن» ما عوف» في بيت شيعان، شمال إسرائيل. وتستغرق الرحلة بين القدس وبيت شيعان ساعتين على الأقل. وتم تسجيل حوادث أخرى في شهري يوليو ونوفمبر 2020، عندما تعرض عمال فلسطينيون يحملون تصاريح عمل سارية لاعتداءات خطيرة وسرقات من قبل شرطة الحدود الإسرائيلية.

### تصاريح الشغل: العصى الغليظة

يتم إصدار التصاريح لمدة أقصاها ستة أشهر، ولكن في أي وقت، يمكن لأصحاب العمل أو أجهزة الأمن الإسرائيلية إلغاؤها بشكل تعسفي. ثم يهدد أصحاب العمل بإلغاء التصاريح لمعاقبة العمال الذين ينضمون إلى النقابات أو يطالبون باحترام الحقوق أو يشاركون في أي شكل من أشكال النشاط السياسي.

كما يستخدم جهاز الأمن الإسرائيلي تصاريح العمل وإمكانية الحصول على سبل العيش للابتزاز السياسي. وقد أثبتت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية في الأرض المحتلة، «بتسيلم»، أنه في عدة مناسبات، تم إلغاء تصاريح العمل كعقاب جماعي ضد المجتمعات والأسر الفلسطينية، المشتبه في مشاركتها في أنشطة سياسية أو هجمات

# في أزمة اليسار اليوم ومستقبل المشروع الاشتراكي

إ.ح

## في مفهوم وتاريخية اليسار :

اليمين واليسار وقصتهما تعود أساسا حسب المؤرخين إلى سيرورة الثورة الفرنسية ل 1789 وتشكيل «الجمعية الوطنية» سنة 1791 حيث جلس «اليعاقبة» / الثوريون على اليسار في حين كان أنصار البورجوازية «المعتدلين» والمحافظين يجلسون يمينا.

ومنذ ذلك الحين أصبح اليسار (بمكوناته وتناقضاته) دليل الجذرية والرغبة في التغيير الثوري للمجتمع والدفاع عن الطبقات الشعبية (العاملة والكادحة) في حين أصبح اليمين (بمكوناته وتناقضاته) التعبير عن مصالح الطبقات الحاكمة والمحافظة السياسية والدفاع عن مصالح البورجوازية الكبيرة .

لقد أصبح مفهوم اليسار مع التطور التاريخي وخاصة مع ظهور الماركسية ومع كمونة باريس 1891 ومع إنجاز أول ثورة اشتراكية في التاريخ في روسيا سنة 1917 يدل على القوى الثورية من جهة (الماركسية اللينينية والشيوعية الثورية) وكذلك على القوى الإصلاحية (الاشتراكيون الديمقراطيون و «الشيوعيون» الإصلاحيون) الرافضة للفوارق الطبقية للمجتمع والراغبة في التغيير سواء بطريقة ثورية بالعمل على تحضير السلطة الطبقية البديلة لدك سلطة الطبقة البورجوازية نهائيا ،أو بالرهان على إصلاح النظام الرأسمالي عبر النضال المؤسساتي والضغط السياسي.

أما في المجتمع المغربي فإن اليسار ظهر مع تغلغل الفكر الاشتراكي في المجتمع المغربي في الثلاثينات والأربعينات ومع تواجد الشيوعيين الفرنسيين بالمغرب ثم خصوصا مع تأسيس «الحزب الشيوعي المغربي» 1943 الذي سيتحول إلى «حزب التحرر والاشتراكية» 1968 ثم «حزب التقدم والاشتراكية»1974 .

كما أن لليسار جذور مع تحول الجناح التقدمي لحزب الاستقلال إلى «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»1959 ثم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» 1975. وعلى يساره تأسيس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في بداية الثمانينات.

كما أن اليسار أخذ منحى جديدا بعد ظهور «اليسار الجديد» الماركسي اللينيني ذو التوجه الثوري في السبعينات والثمانينات ، متشكلا من «إلى الامام» (مناضلي حزب التحرر والاشتراكية )1970 و«23 مارس» 1970(مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)و«لنخدم الشعب»، وإذا كانت أغلب تكوينات 23 مارس انتهت إلى التحول إلى قوى «اجتماعية ديمقراطية» مع «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» وما تفرع عنها في الطريق من أحزاب وتنظيمات وتيارات بعضها اتجه يمينا وارتبط باستحقاقات انتخابية وبتدخل لوزارة الداخلية للبعض وبعضها حافظت على هويتها «الاجتماعية الديمقراطية» المعارضة وتجمعت إما في إطار «الحزب الاشتراكي الموحد» أو في إطار «فيدرالية اليسار» كما أن بعض مكوناتها رفضت الاندماج وحافظت على وجودها خارج هذه التنظيمات مثل بعض مكونات «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي»، فإن إلى الأمام وجدت استمراريتها في حزب النهج الديمقراطي سنة 1995 بعد فشل إمكانية التجميع ثم مع تأسيس حزب النهج الديمقراطي العمالي» سنة 2022 كحزب ماركسي لينيني معبر سياسيا عن الطبقة العاملة وعموم الكادحين

وبقيت تأثيرات أفكار الحركة الماركسية اللينينية مستمرة وسط تجمعات وفصائل وحلقات وافراد في أوساط الحركة الطلابية أو المنظمات الجماهيرية وهي التي وجه لها الحزب نداء للانخراط في سيرورة بناء الأداة السياسية للبروليتاريا.

في حين تحول «الاتحاد الاشتراكي» و«حزب التقدم والاشتراكية» إلى أحزاب يمينية ذات نزوع «حداثة مخزنية» وانتهى دورها كأحزاب يسارية ولم تعد أحزابا للتغيير بل أحزابا تشتغل في إطار قواعد النظام السياسي القائم شأنها شأن الأحزاب الإدارية.

أما قوى اليمين في بلادنا فيمكن اختزالها في الأحزاب «التاريخية المحافظة» وفي مقدمتها حزب الاستقلال لكون بعض الأحزاب الأخرى مثل «الشورى والاستقلال» لم يعد لها وجود فعلي، في حين عمل المخزن /الداخلية على صناعة العديد من الأحزاب تجمع بين هجين من المحافظة والحداثة في ظلال المخزن منذ «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (الفديك) و«الحركة الشعبية» و«الحركة الشعبية الدستورية» في الستينات وصولا إلى «التجمع الوطني للأحرار» و«الاتحاد الدستوري» وغيرها في السبعينات والثمانينات وحزب «الأصالة والمعاصرة» منذ 2007 خصوصا .

كما ظهرت منذ السبعينات أيضا التنظيمات الإسلامية وتطورت «شعبيتها» مع تفكيك المعسكر الاشتراكي وبروز الاتجاهات الهوياتية (الدينية والعرقية) وهي إما تنظيمات تموقعت في صف المخزن والليبرالية المتوحشة واليمين المحافظ وقبلت بالتطبيع مثل «العدالة والتنمية» ،وأخرى اختارت صف المعارضة السياسية والمطالبة بالمجلس التأسيسي مثل «العدل والإحسان» ،ورغم راديكالية العدل والإحسان في بعض مواقفها السياسية فهي لا تصنف ولا تصنف نفسها «كقوة يسارية».

## في أزمة اليسار:

إن الأزمة تأتي من عدم تحقيق الأهداف الإيديولوجية والسياسية لمشروع اليسار في مدى زمني وتاريخي معقول أو عدم التقدم في السيرورات المدخلية للتغيير ، مما يتطلب القيام بتقييم فكري وسياسي يسمح بفهم التحولات الجوهرية للصراع الطبقي على الصعيد العالمي وفي كل بلد بلد وأطروحة أطروحة والإمساك بمختلف التناقضات التي تفسر عدم إنجاز المهام أو عدم التقدم نحو إنجازها ،وبترتيبها وبعزل القوة المثبطة والإمساك بالقوة المحركة نحو طريق التغيير عبر الوعي الفكري والسياسي بطبيعة العوائق والمثبطات الموضوعية والذاتية التي أعاقت بناء قوة اليسار من جهة وأعاقت إمكانية التغيير من جهة ثانية .

كان هدف القوى الماركسية في بلدان المركز الرأسمالي هو تحقيق الثورة الاشتراكية والقضاء على النظام الرأسمالي والطبقية في المجتمع وتسلم الطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية السلطة السياسية ، وتحقق شيء من ذلك في جزء من خريطة الأنظمة الرأسمالية في العالم .

في حين ناضلت قوى اليسار الماركسي في البلدان التبعية في العصر الإمبريالي من أجل التحرر الوطني من الامبريالية والكولونيالية وبالبناء الديمقراطي الشعبي عبر بناء نظري وعملي لتحقيق تحالف العمال والفلاحين.

لقد شكل فقدان الفكر الاشتراكي عموما للقاعدة الارتكازية (الاتحاد السوفياتي وبلدان المعسكر الاشتراكي رغم كل ما يعاب عليها) سابقا منذ تسعينات القرن الماضي ضربة موجعة لكافة قوى اليسار والتي إما اندمج بعضها في بنية النظام الرأسمالي القائم أو تحولت من قوى ثورية إلى قوى إصلاحية برلمانية في بلدان المركز الرأسمالي.

أما في بلدان التبعية فحدث ما هو أفظع حيث تخلت العديد من القوى اليسارية الثورية أو الإصلاحية عن الفكر الاشتراكي والتقدمي وأصبحت قوى «حداثية» تأثرت بفكر الحداثة وما بعد الحداثة واندمجت في منظومة الحكم الاستبدادي القائم بعد بلورة تحاليل مفادها «تخلف الجماهير» عن مهمة التغيير ،وادعت أن الأنظمة والطبقات السائدة على علاتها «متقدمة» و«حداثية» على الجماهير «الجاهلة»، ولجأت إلى التصالح مع الامبريالية والخوصصة وأدارت الظهر كليا أو جزئيا للمنهج المادي التاريخي وللديالكتيك ولمفهوم الصراع الطبقي وعوضته بمنظومة من المفاهيم الضرورية في النضال الديمقراطي لكن قامت بقبول تأويلها البورجوازي واعتبرتها استراتيجية في ذاتها وليست مرتبطة بضرورات الصراع الطبقي وأدواته (كالديمقراطية وحقوق الانسان والنضال البيئي والمجتمع المدني...) وفضلت التعاون الطبقي مع أنظمة الحكم أو الاقتصار على النضال في «المجتمع المدني» بعيدا عن الصراع الطبقي المباشر فنتج عن ذلك تدجين العديد من القيادات الجماهيرية والنقابية كذلك أو إبعادها عن المشروع التنظيمي والسياسي الطبقي ،وتمت بلورة مشاريع عزل العمل الجماهيري والنقابي عن عمقه السياسي النضالي ففقد اليسار الثوري الكثير من عمقه الجماهيري.

## ما يجب التأكيد عليه :

أن التغيير وتحقيق أهداف اليسار الماركسي ليس ضربة حظ تاريخية ولا خطاطة نظرية جاهزة تخضع لإرادة حفنة من المثقفين الثوريين فقط مهما كان إخلاصهم أو حتى لحزب أو تنظيم له الإرادة للتغيير الثوري إذا لم تكن الجماهير المعنية بالتغيير منخرطة فيه بشكل منظم وواع يجعلها القوة الحاملة له.

إن هدف القضاء على النظام الرأسمالي هو مهمة تاريخية معقدة مرتبطة بمجموعة من الشروط و السيرورات التي تنتهي بتوفير ما يسمى عند الماركسيين ب«الظرف الثوري» ومنها :

-أولا: تفسخ النظام القائم والطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على تجديد سلطتها

- وثانيا: جاهزية البديل الثوري والتفاف الجماهير حوله وهذا مستحيل في غياب الأداة المستقلة للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية .

-وثالثا : سيرورة أممية وجهوية مترابطة الحلقات من الوضوح الأيديولوجي والفعل السياسي لتنظيمات نقيضة للرأسمالية anticapitaliste ، وجبهات على قدر من الصلابة في مواجهة الامبريالية anti-impérialiste.

إن هذه الأهداف اليوم يتداخل فيها البعد الأممي والجهوي والوطني بشكل كبير .

إن تفكيك أنظمة الاشتراكيات القائمة سحب قاعدة ارتكازية مهمة في مقاومة الرأسمالية مما فرض واقعا جديدا تهيمن فيه الرأسمالية والنيو ليبرالية المتوحشة عالميا ، وهذا ما يجب استحضاره في كل تحليل .

كما أن القوى الرأسمالية في ظل موازين قوة لصالحها شنت حربا شرسة ضد الفكر الشيوعي ، وضد التجارب الاشتراكية ، وضد رموز الثورات ، واستغلت في ذلك قائمة المثقفين الشيوعيين المرتدين وكتاباتهم التشكيكية ، مما يتطلب إعادة كتابة التاريخ المعاصر بعيدا عن المناهج البورجوازية الانتقائية المشيطنة للتجارب الشيوعية ولرموزها ، وبالبروح الموضوعية والنقدية للمادية التاريخية المخلصة لاستمرار المشروع الاشتراكي والشيوعي وليس للمناهج الممتطية للنقد المشبوه.

كما أدى تراجع مواقع الفكر النقيض للرأسمالية إلى تراجع المكتسبات الاجتماعية التي تحققت بموازين قوة سابقة ، مما جعل الطبقة العاملة شبه عارية تنظيميا ، ومقاومتها مشتتة.

إن اليسار الماركسي اليوم عليه مهمة استرجاع الثقة في إمكانية بناء الحزب الطبقي للعمال وحلفائهم ،وبناء جبهة الطبقات الشعبية ، وتقوية أدوات الدفاع الذاتي وفي مقدمتها تحرير النقابات من فكر العمالة الطبقية لاسترجاع القوة العمالية الجماهيرية للساحة كقوة منظمة واعية بدورها التاريخي.

إن المجهود الفكري للقوى الماركسية اللينينية يجب أن يعضده البناء التنظيمي والعكس صحيح (وحدة النظرية والممارسة)،وأن يجد هذا البناء التنظيمي بين ثناياه إسمنتا ثقافيا وتربويا وأخلاقا شيوعية حقيقية تجعل «المثقفين والطلائع» في خدمة هذا المشروع التاريخي العظيم للبشرية .

**إن اليسار الماركسي اليوم عليه مهمة استرجاع الثقة في إمكانية بناء الحزب الطبقي للعمال وحلفائهم ،وبناء جبهة الطبقات الشعبية ، وتقوية أدوات الدفاع الذاتي وفي مقدمتها تحرير النقابات من فكر العمالة الطبقية لاسترجاع القوة العمالية الجماهيرية للساحة كقوة منظمة واعية بدورها التاريخي.**

# الهبة الطلابية في أمريكا، زلزال يضرب كيانات الداعمين للصهيونية

المصطفى خياطي

أمام صمت وتراجع المنظمات الطلابية العربية ،و من بينها و على رأسها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،و هي المنظمة الطلابية التي ما فتئت ترفع شعار :»القضية الفلسطينية قضية وطنية» وهو الخلاصة الأساسية المنبثقة عن المؤتمر الوطني 13 المنعقد بالرباط سنة 1969. هذا فتور - حتى لا نقول تراجع - يعزوه البعض الشروط ذاتية خلفها التطاحن الفصائلي الداخلي، و أخرى موضوعية فرضها النظام المغربي إثر الهجوم الشرس الذي تلا مرحلة الحظر العملي ل ا و ط م و الرامي إلى تفكيك الوحدة الطلابية. ففي كل الأحوال، إن القضية الفلسطينية لازالت تمثل بوصلة النضال والصراع ضد الصهيونية و الامبريالية ،و لازال مصيرها رهين بمدى صمود الشعب الفلسطيني البطل و مقاومته الموحدة الباسلة،و كذلك بمدى وعي الشعوب العربية بأن المصير مشترك ولن يتحقق التحرر إلا بتحررها من الأنظمة الاستبدادية القائمة، و إسقاط كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني و حشد الدعم الأممي الفعلي للشعب الفلسطيني.

و هاهو الدعم يأتي من الغرب و من الحرم الجامعي الأمريكي و الفرنسي و الإيطالي. فبعد مسلسل الاحتجاجات الشعبية الداعمة و المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ،و التي عمت مختلف شوارع العواصم و المدن الكبرى في العالم، من أمريكا و بريطانيا و فرنسا و اسبانيا و إيطاليا وصولا إلى مدن دول أفريقية و شرق أوسطية، هاهي القضية الفلسطينية و ما تسلط عليها من عدوان بربري من لدن الآلة الصهيونية الإجرامية ،تستقطب تعاطف و غضب و احتجاج الحركة الطلابية العالمية. و قد عاين العالم بأسره كيف نزل عشرات الآلاف من الطلبة في أكثر من 20 جامعة أمريكية و أخرى في فرنسا و إيطاليا أحدثت زلزالا هدارا في دهاليز و أروقة البيت الأبيض و الإيليزي، و كانت الشرارة الأولى هي موافقة الحكومة الأمريكية على حزمة مساعدات مالية لصالح حكومة الكيان الصهيوني.

هذا وقد جوبهت هذه الهبة الطلابية باعتقالات في صفوف الطلبة و لم تستثن الأساتذة الجامعيين و بعض الفنانين المتضامنين. أما المطلب الأساسي و المؤطر لهذه الانتفاضة الطلابية التي لم نر مثيلا لها منذ عقود لا في أمريكا و لا في فرنسا، فهو وقف كل أشكال التعاون و التشارك و الاتفاق بين جامعاتهم و الشركات الصهيونية المصنعة للأسلحة ،و التي يعتبرها المحتجون مشارَكة في إبادة الشعب الفلسطيني الجماعية. و قد كان القمع الذي مارسته الأجهزة دافعا و محرضا و محركا لالتحاق هيئات التدريس والإداريين بالركب الاحتجاجي في مشهد أثار رعب السلطات الفيدرالية الأمريكية و عمق التناقضات فيما بين مكوناتها و تياراتها التي تخشى أي تقارب بين الطلبة و هيئات التدريس و الموظفين. كيف لا و هي تحيل الطغمة الحاكمة في أمريكا على الهبة الطلابية التي بدأت تلتئم انطلاقا من سنة 1968 و 1970، و على الدور الذي لعبه الجسم الأكاديمي - طلابا و أساتذة إبان حرب الفيتنام لما تم فضح فداحة جرائم أمريكا في حق الشعب الفيتنامي. إلا أن الهبة الحالية فيمكن اعتبارها غير مسبوقة لكونها الآن موجهة ضد الصهيونية و داعميها. و هذا راجع اساسا إلى الدور الكبير الذي لعبه الإعلام البديل و منصات و مواقع التواصل الاجتماعي و خصوصا المجموعات التي عملت على توثيق و نقل صور و فيديوهات الجرائم الصهيونية ن داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن حجم التعاطف الذي حققه الشعب الفلسطيني راجع اساسا إلى عدالة قضيته، ثم إن صمود المقاومة الموحدة منذ 7 أكتوبر 2023 بشكل متواصل و بوتيرة بطولية، أحدث تحولا جذريا في تعاطي فئات و توجهات لم تكن مهتمة، و صحح موقفها و آثار تخوفها من المنحى الإجرامي الذي باتت تتجه إليه البشرية المحكومة بالقرارات الإمبريالية والصهيونية، هذه الأخيرة التي انكشفت أكذوبة اطروحتها التي ضللت بها العالم و الغرب خصوصا ،لاحتلال فلسطين ،و سقطت التبريرات الواهية التي بواسطتها اقنعت حلفاءها بأنها ضحية.

إن هذه الهبة الطلابية الزاخمة ستحدث منعطفا تاريخيا مفصليا، أولا داخل النخبة الشبابية التي ستقتحم دوائر السياسة و القرار في أمريكا و فرنسا ثم إنها - أي الصحوة الطلابية - ستعمق مواقف الدعم و توسعها لصالح القضية الفلسطينية، و بالتالي تعمق تعبيرات العداء للصهيونية بما هي حركة استعمارية و عنصرية إجرامية. كما ستعمق أزمة بايدن و فريقه خلال الانتخابات الرئاسية، ليس لأن البديل سيكون أرحم و أكثر إنسانية و ديمقراطية، و لكنها رسالة تضمر سريان مبدأ عدم الإفلات من العقاب لكل مساند للكيان الصهيوني و مؤسساته و شركاته.

و على صعيد آخر أحدث هذا المد الطلابي عدة تناقضات داخل المنظومات الغربية الداعمة للكيان الغاصب و بدأت الاستقالات تعبر عن فرار أصحابها من ويلات المصير المحتوم الذي هو اندحار الاستعمار و تبخر أطماع الداعمين عربا و غربيين. و الخلاصة الأهم هي ان المشروع الامبريالي التوسعي المسمى «شرق أوسط كبير» لن يمر على حساب هوية و كينونة و تاريخ شعب و أرض اسمه : فلسطين.

## انتفاضة الجامعات الأمريكية

1) جامعة كولومبيا :

نصب الطلاب خيمة في المخيم الجامعي، والتي كانت مستهدفة في البداية من قبل الشرطة للتخلص منها. ومع ذلك، أدت هذه الإجراءات إلى مزيد من الاحتجاجات والاعتقالات، مما زاد من التضامن بين الطلاب على الصعيدين المحلي والوطني. قامت إدارة الجامعة بتمديد المهلة لإخلاء المحتجين، واتخذت إجراءات لمعالجة المخاوف بشأن التمييز.

2) جامعة هارفارد: اعتصامات طلابية، 30 مجموعة طلابية يوقعون مذكرة تطالب الإدارة الأميركية بوقف تسليح الاحتلال الإسرائيلي وانهاء الاستيطان الكولونيالي في فلسطين وتفكيك الابارتهايد.

3) جامعة تكساس في اوستن: تم اعتقال العديد من المحتجين، بما في ذلك مصور صحفي، بعد تدخل قوي من قبل الشرطة. أكد بيان الجامعة عدم تحملها لأي اضطرابات، مما أثار انتقادات من بعض الجهات.

4) جامعة جنوب كاليفورنيا: تم اعتقال أكثر من 90 شخصًا بعد تدخل إدارة شرطة لوس أنجلوس. وقعت مشادة في أثناء الاحتجاج، مما أدى إلى اعتقال شخص بتهمة الاعتداء باستخدام سلاح مميت. أغلقت الجامعة أبوابها وحذرت من الاعتقالات في حال عدم الامتثال.

5) جامعة جورج تاون: مظاهرات و مسيرة نحو جامعة جورج واشنطن

6) جامعة جورج واشنطن: معسكر اعتصامي منذ يومين بدأ ب 20 طالب و انضم نحو ثلاثمائة طالب و عضو هيئة تدريس

7) جامعة ولاية اوهايو:

تم اعتقال طالبين مناصرين للفلسطينيين بتهمة الاعتداء بالدخول غير المشروع بعد سلوك مزعج أثناء احتجاج. أكدت الجامعة سياستها فيما يتعلق بالاحتجاجات السلمية وفرضت عقوبات على المخالفين.

8) جامعة هارفارد

اتخذت تدابير وقائية لتقييد الوصول إلى الحرم الجامعي ومنع الاحتجاجات غير المصرح بها. على الرغم من هذه الجهود، تم نصب مخيم احتجاجي رفضاً لتعليق لجنة التضامن مع فلسطين، واستمرار اعتصام مفتوح ضد حرب الإبادة، منع دخول وسائل الاعلام.

9) جامعة ولاية كاليفورنيا ( بوليتكنيك) احتجاجات عنيفة و تدخل الشرطة لتفريق

المظاهرات داخل الجامعة واغلاق الجامعة و اعتقال 90 طالبا.

10) جامعة ايموري: اعتقالات لطلاب و اغضاء هيئة تدريس على خلفية اعتصام في الجامعة.

11) جامعة برنستون: اعتصامات منذ الأربعاء و اعتقال طالبين خريجين من الجامعة بتهمة الدخول الغير مصرح به لحرم الجامعة.

12) جامعة انديانا: مظاهرة سلمية تدعو للسلام و انهاء الاحتلال

13) جامعة اريزونا: مجموعة العدالة من أجل فلسطين تنظم محاضرات للتوعية بالقضية الفلسطينية. الخميس: تنظيم وقفة طلابية احتجاجية.

14) جامعة واشنطن في سانت لويس: قامت الشرطة بتفكيك احتجاج ومعسكر على الحرم الجامعي يوم الأربعاء، وفقًا لصحيفة المدرسة.

15) جامعة نيويورك في مانهاتن: قامت إدارة شرطة نيويورك بعمليات اعتقال لعشرات الأشخاص في وقت متأخر من مساء الاثنين بعد احتلال الطلاب لساحة على الحرم الجامعي.

16) جامعة ييل في نيو هيفن، كونيكتيكت: خرج مئات الأشخاص للاحتجاج منذ الأسبوع الماضي. يوم الاثنين، اعتقلت الشرطة أكثر من 40 شخصًا.

17) جامعة هارفارد في كامبريدج، ماساتشوستس: نصب الطلاب معسكرًا يوم الأربعاء بعد إغلاق هارفارد يارد للأسبوع. أعلنت مجموعة مؤيدة للفلسطينيين، لجنة التضامن الفلسطينية في هارفارد، في وقت سابق من الأسبوع على وسائل التواصل الاجتماعي أنها تعلقت.

18) جامعة براون في بروفيدانس، رود آيلاند: نصب نحو 90 طالبًا معسكرًا صباح الأربعاء وقالوا إنهم سيبقون حتى يتم إجبارهم على المغادرة. اعتبر الرسميون في الجامعة أن الاحتجاج ينتهك سياسة الجامعة، مضيفين أن المتظاهرين تم إبلاغهم بأنهم سيواجهون «إجراءات تصرف».

19) جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس: في صباح يوم الخميس، كان هناك حوالي 30 خيمة مصطفة على الحرم الجامعي.

20) جامعة كورنيل في آيثاكا، نيويورك: أعلن تحالف من مجموعات الطلاب يوم الخميس صباحًا أن الطلاب قد تجمعوا قبل الفجر لإنشاء «منطقة محررة» على الحرم الجامعي.

21) جامعة فلوريدا الحالة في غينزفيل: نظم الطلاب احتجاجًا يوم الأربعاء، داعين الجامعة إلى الكشف عن استثماراتها والتنازل عن الشركات المرتبطة بالحكومة الإسرائيلية.

22) جامعة ماريلاند في كوليدج بارك: شارك أكثر من 60 متظاهرًا في اعتصام يوم الاثنين، وفقًا لصحيفة المدرسة، ذا دايموندباك.

23) الجامعة الأمريكية في واشنطن: احتشد مئات الطلاب وساروا إلى مبنى رئاسة الجامعة، وفقًا لصحيفة واشنطن بوست.

24) جامعة تكساس في دالاس: نظم العشرات من الطلاب اعتصامًا يوم الثلاثاء بالقرب من مكاتب رئيس الجامعة، داعين الجامعة إلى التنازل عن الشركات المرتبطة بالحرب. لكن تبدد الطلاب بعد أن قيل لهم إنهم تم وعدهم بلقاء رئيس الجامعة، وفقًا لمقطع فيديو نشرته صحيفة دالاس مورنينج نيوز.

25) جامعة تكساس في سان أنطونيو: تظاهر مجموعة من حوالي 200 طالب على الحرم الجامعي يوم الأربعاء.

26) جامعة نيو مكسيكو في البلوكيرك: تجمع العشرات من الطلاب والخريجين وأفراد المجتمع للاحتجاج هذا الأسبوع.

27) جامعة تكساس في أرلينغتون: أعلن فصيل الطلاب من أجل العدالة في فلسطين في الجامعة خروجًا يوم الأربعاء

28) جامعة جورج واشنطن في واشنطن: نشأ ما يقرب من 70 طالبًا من جامعة جورج واشنطن، بالإضافة إلى طلاب من جامعة جورجتاون القريبة، معسكرًا يوم الخميس.

29) جامعة نورث ويسترن في إيفانستون، إلينوي: بدأ الطلاب في إقامة معسكر على الحرم الجامعي صباح يوم الخميس.

30) جامعة ولاية ميتشيغان في إيست لانسينغ: نصب حوالي 35 طالبًا معسكرًا مع حوالي 18 خيمة صباح الخميس، وفقا لصحيفة المدرسة، ذا ستيت نيوز

31) جامعة روتشستر في روتشستر، نيويورك: نصب الطلاب معسكرًا على حرم الجامعة في النهر يوم الثلاثاء، وفقًا للأخبار المحلية

32) .جامعة تافتس في ميدفورد، ماساتشوستس: كان هناك حوالي عشرة خيام نصبت على ساحة الجامعة الأكاديمية بحلول صباح الأربعاء. لم يكن معسكر تافتس محاطا بسياج أو محاطا بضباط شرطة أو عناصر أمنية. قال أحد المحتجين إنه لم يكن على علم بأي اتصال بين المحتجين والإدارة

33) جامعة ديلاوير في نيوارك: احتج حوالي 300 طالب وأعضاء هيئة تدريس يوم الأربعاء ضد العنف في غزة، وفقا لوسائل الإعلام المحلية. تم أيضا نصب معسكر.

34) معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كامبريدج، ماساتشوستس: نصب الطلاب معسكرًا في وقت سابق من هذا الأسبوع.

35) المدرسة الجديدة في مانهاتن: نصب المحتجون خيامًا داخل ردهة المدرسة، وشكل حوالي اثنين وعشرين طالبًا خطا للمشاة يوم الثلاثاء.

36) جامعة كاليفورنيا في بيركلي: نصب الطلاب معسكرًا، وفقًا لتقارير الأخبار المحلية.

37) جامعة ميتشيغان في آن آربور: نصب حوالي 40 طالبًا معسكرًا صباح الاثنين، وفقًا لصحيفة المدرسة، ذا ميشيغان ديلي.

38) جامعة كارولينا الشمالية في شارلوت: تم تأسيس معسكر في وقت سابق من هذا الأسبوع، وفقًا لصحيفة الطلاب، ذا ناينر تايمز.

39) جامعة كارولينا الشمالية في تشابل هيل: نصب الطلاب معسكرًا على الحرم الجامعي بعد وقت قصير من اعتقال الطلاب في كولومبيا الأسبوع الماضي.

40) جامعة رايس في هيوستن: شكل أعضاء فصيل رايس من طلاب مناصرة للعدالة في فلسطين ما أسموه «منطقة محررة» على الحرم الجامعي يوم الثلاثاء، وفقا لصحيفة المدرسة. نشر المنظمون الطلاب مقاطع فيديو وصورًا يوم الأربعاء في الليل تظهر أن الخيام ما زالت مقامة هناك.

41) جامعة بيتسبرغ: نشرت مقاطع فيديو على الإنترنت يوم الأربعاء تظهر معسكرًا وخيام مقامة على حرم المدرسة.

42) جامعة فلوريدا في جينيفيل: نظم الطلاب احتجاجًا يوم الأربعاء، مطالبين الجامعة بالكشف عن استثماراتها والتنازل عن الشركات المرتبطة بالحكومة الإسرائيلية.

43) جامعة ماريلاند في كوليدج بارك: شارك أكثر من 60 متظاهرًا في اعتصام يوم الاثنين، وفقًا لصحيفة المدرسة، ذا دايموندباك.

44) الجامعة الأمريكية في واشنطن: احتشد مئات الطلاب وساروا إلى مبنى رئيس الجامعة، وفقًا لصحيفة واشنطن بوست.

45) جامعة تكساس في دالاس: نظم العشرات من الطلاب اعتصامًا يوم الثلاثاء بالقرب من مكاتب رئيس الجامعة، داعين الجامعة إلى التنازل عن الشركات المرتبطة بالحرب. لكن تبدد الطلاب بعد أن قيل لهم إنهم تم وعدهم بلقاء رئيس الجامعة، وفقًا لمقطع فيديو نشرته صحيفة دالاس مورنينج نيوز.

46) جامعة تكساس في سان أنطونيو: تظاهر مجموعة من حوالي 200 طالب على الحرم الجامعي يوم الأربعاء.

47) جامعة نيو مكسيكو في البلوكيرك: تجمع العشرات من الطلاب والخريجين وأفراد المجتمع للاحتجاج هذا الأسبوع.

48) جامعة تكساس في أرلينغتون: أعلن فصيل الطلاب من أجل العدالة في فلسطين في الجامعة خروجًا يوم الأربعاء.

49) جامعة جورج واشنطن في واشنطن: نشأ ما يقرب من 70 طالبًا من جامعة جورج واشنطن، بالإضافة إلى طلاب من جامعة جورجتاون القريبة، معسكرًا يوم الخميس.

50) جامعة نورث ويسترن في إيفانستون، إلينوي: بدأ الطلاب في إقامة معسكر على الحرم الجامعي صباح يوم الخميس.

51) جامعة ولاية ميتشيغان في إيست لانسينغ: نصب حوالي 35 طالبًا معسكرًا مع حوالي 18 خيمة صباح الاثنين، وفقا لصحيفة المدرسة، ذا ستيت نيوز.

52) جامعة روتشستر في روتشستر، نيويورك: نصب الطلاب معسكرًا على حرم الجامعة في النهر يوم الثلاثاء، وفقا للأخبار المحلية.

53) جامعة تافتس في ميدفورد، ماساتشوستس: كان هناك حوالي عشرة خيام نصبت على ساحة الجامعة الأكاديمية بحلول صباح الأربعاء. لم يكن معسكر تافتس محاطًا بسياج أو محاطا بضباط شرطة أو عناصر أمنية. قال أحد المحتجين إنه لم يكن على علم بأي اتصال بين المحتجين والإدارة.

54) جامعة ديلاوير في نيوارك: احتج حوالي 300 طالب وأعضاء هيئة تدريس يوم الأربعاء ضد العنف في غزة، وفقا لوسائل الإعلام المحلية. تم أيضا نصب معسكر.

55) معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كامبريدج، ماساتشوستس: نصب الطلاب معسكرًا في وقت سابق من هذا الأسبوع.

56) المدرسة الجديدة في مانهاتن: نصب المحتجون خيامًا داخل ردهة المدرسة، وشكل حوالي اثنين وعشرين طالبًا خطا للمشاة يوم الثلاثاء.

57) جامعة كاليفورنيا في بيركلي: نصب الطلاب معسكرًا، وفقًا لتقارير الأخبار المحلية.

58) جامعة ميتشيغان في آن آربور: نصب حوالي 40 طالبًا معسكرًا صباح الاثنين، وفقا لصحيفة المدرسة، ذا ميشيغان ديلي.

59) جامعة كارولينا الشمالية في شارلوت: تم تأسيس معسكر في وقت سابق من هذا الأسبوع، وفقًا لصحيفة الطلاب، ذا ناينر تايمز.

60) جامعة كارولينا الشمالية في تشابل هيل: نصب الطلاب معسكرًا على الحرم الجامعي بعد وقت قصير من اعتقال الطلاب في كولومبيا الأسبوع الماضي.

61) جامعة رايس في هيوستن: شكل أعضاء فصيل رايس من طلاب مناصرة للعدالة في فلسطين ما أسموه «منطقة محررة» على الحرم الجامعي يوم الثلاثاء، وفقا لصحيفة المدرسة. نشر المنظمون الطلاب مقاطع فيديو وصورًا يوم الأربعاء في الليل تظهر أن الخيام ما زالت مقامة هناك.

62) جامعة بيتسبرغ: نشرت مقاطع فيديو على الإنترنت يوم الأربعاء تظهر معسكرًا وخيام مقامة على حرم المدرسة.

# معضلة التشغيل في صفوف النساء بالمغرب وملحاحية الانخراط في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات

يحتل الحق في الشغل مكانة محورية في منظومة حقوق الإنسان إذ يعتبر حق اقتصادي واجتماعي أساسي يستحيل بدونه تمتع الإنسان بباقي الحقوق، وهذا ما تنص عليه أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (المادة 23 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). إلا أنه على الرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين التي ذكرناها لا تزال دائرة البطالة والهشاشة والفقر في المغرب في تزايد مستمر خاصة في صفوف النساء اللواتي يزداد وضعهن سوءا بفعل واقع العطالة والتهميش وهو ما أصبح بارزا بشكل كبير بعد اجتياح الفيروس التاجي للمغرب وما صاحبه من تدبير سيء لها من طرف السلطات، أو سواء بفعل الأفكار الرجعية التي لا زالت النظام السياسي وبعض التيارات المتطرفة تنشرها داخل المجتمع المغربي.

عزيزة الرامي

## السياسات العمومية في مجال التشغيل في صفوف النساء بالمغرب:

نهجت الدولة المغربية عدة سياسات في مجال التشغيل التي لها علاقة بالمرأة مثل «برنامج «التمكين المتعدد القطاعات لمناهضة العنف المبني على النوع» سنة 2008، وأيضا ما يسمى ب «الخطة الحكومية للمساواة إكرام» 2012-2016 التي تشمل 24 هدف و156إجراء موزعة على 8 مجالات و إطلاق «البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030».

كما أعلنت الدولة في وثيقة « البرنامج الحكومي 2021-2026 في أكتوبر 2021 ، عن عزمها وضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي و محاربة الهشاشة في صفوف النساء من خلال دعم النساء في بحثهن عن التكوين و الشغل و تطوير المشاريع « برنامج فرصة» بالنسبة للنساء اللواتي أوقفن مسارهن المهني أو الراغبات في تغييره. و بالنسبة للنساء الشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل فإنها تعلن عن تقديمها معلومات متعلقة بالفرص المهنية المتاحة و خفض كلفة البحث عن الشغل أو التكوين و النساء العاملات أو الراغبات في العمل فإن الحكومة كانت قد أعلنت من خلال مخططها « البرنامج الحكومي 2021-2026 على أنها في سنة 2022 بدأت بالتعميم التدريجي لدور الحضانة و حلول أخرى للرعاية الأطفال دون سن الرابعة و كذالك تقديم خدمات مماثلة في ميادين أخرى كتسهيل الحياة للمسنين في البيوت.

إن القارئ لهذه العناوين البراقة و الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة و الحكومة المغربيتين قد يعتقد أن هناك فعلا إرادة حقيقية للدولة المخزنية لتمكين النساء من الشغل الجيد، في حين أن القراءة للخلفيات الحقيقية لهذه السياسات الطبقية سيتبين أن الهدف منها هو تكريس الهشاشة و التملص في الحق في توفير الشغل لكافة المواطنات و المواطنين و تعويضها بالدفع نحو المقاولات أو الشغل الهش بالقطاع الخاص وسط الأجراء و الأجيرات بصفة عامة والنساء المشتغلات بصفة خاصة وأيضا الهدف هو تكوين آلاف النساء بإمكانيات تقنية محدودة بما تسمح لهن فقط بالاشتغال للباطرونا بأجور منخفضة وعدد ساعات كبير ، فمثلا الهدف الحقيقي للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء هو مضاعفة عدد الخريجات مدارس التكوين المهني والمعروف أن هذه المؤسسات لن تقدم له سوى المهارات التي تكفيهم فقط لأن يتحولوا إلى آلات في يد البورجوازية والباطرونا أي أن هاته المؤسسات ستؤهلهن لأن يستغلوا على أكمل وجه.

## معطيات وإحصائيات حول وضعية النساء في سوق الشغل:

نتج السياسيات الطبقية المشار إليها أعلاه أوضاع جد كارثية وخطيرة إذ تبين حتى التقارير الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص سوق الشغل بالمغرب عن ارتفاع معدل البطالة خلال سنة 2022 من 5 في المئة إلى 5.2 في المئة في الوسط القروي ة من 16.9 في المئة إلى 15.8 في المئة في الوسط الحضري.

بينما ارتفع معدل البطالة في وسط النساء بما يناهز 0.4 نقطة ليصل ل 17.2 في المئة مقابل انخفاضه لدى الرجال ب 0.6 نقطة ليصل ل 10.3 في المئة.

كما أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن ما يقارب ثلاث أرباع الأشخاص خارج سوق الشغل (غير نشيطين) هن نساء سنة 2022 بما يناهز 73،1 في المئة ،

68 ،8 في المئة منهن تقطن بالوسط الحضري، وأكثر من النصف (51،1 في المئة) لا تتوفرن على أي شهادة و(44،9 في المئة) تتراوح أعمارهن بين 15 و 34 سنة.

وأضافت أيضا أن النساء المتواجدات خارج سوق الشغل، بحجم يقدر ب 11،2 مليون شخص، تمثل 80،2 في المئة من النساء في سن النشاط (81،7 في المئة بالوسط الحضري و77،2 في المئة بالوسط القروي).

## وهم الإصلاحات لتوفير فرص الشغل للنساء:

نستخلص إذن من المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في صفوف النساء أن كل الخطط والبرامج ليس عاجزة وفقط عن الاستجابة لحاجيات النساء في الحق في الشغل بل مدمرة للعمل القار من خلال تغيير مفهوم الشغل وتكريس الخوصصة وما يصاحبه من هشاشة خاصة مع اجتياح منطق المقاولة لقطاعات التوظيف العمومي نفسها (التشغيل بالتعاقد نموذج)

نشير أيضا لوضعية النساء العاملات بالقطاع الخاص (الصناعي والفلاحي) والقطاع غير المهيكل أنها تتصف بالكارثية ناهيك عن غياب تطبيق مقتضيات مدونة الشغل (تقليص الاجور – زيادة في ساعات العمل القانونية – غياب عقود العمل والتغطية الصحية – غياب حماية النساء في العمل – غياب حماية الامومة ...) الشيء الذي برز بشكل واضح خصوصا بعد اجتياح فيروس كورونا المغرب و خلال الفترة الحالية الذي كشف المستور والواقع المرير الذي تعيشه العاملات كل يوم (حالة عاملات شتوكة – عاملات القطاع الصناعي بالدار البيضاء و حوادث الشغل المميتة في صفوف النساء العاملات الزراعيات في حرب الطرقات بوسائل نقل مهينة و حاطة لكرامتهن تغيب فيها شروط السلامة و الوقاية...).

## ضرورة انخراط النساء الكادحات وللعاملات الحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين:

يعتبر أيضا من بين أسباب هذه الوضعية الكارثية للمرأة العاملة هو غياب المعبر السياسي عن المصالح العاملات و الكادحات ، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات حيث أدى الغياب إلى هيمنة أحزاب البرجوازية المتوسطة والصغيرة على قطاعات واسعة من العمل النقابي، ووظفت هذه الهيمنة لخدمة مصالحها، أي لإخضاع جزء من الطبقة العاملة ومن بينهم المرأة العاملة لنفوذ هذه الأحزاب السياسي لمخططاتها وجعلها خزان انتخابي، وآخر همهم هو وضعية المرأة العاملة و الكادحة .

مما يطرح راهنية و ضرورة انخراطهن و مشاركتهن الواسعة و الفعالة في بناء حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات ( حزب النهج الديمقراطي العمالي ) ، هذا البناء سيشكل عاملا أساسيا لرد الاعتبار للمرأة العاملة والعمل على تبوئها مواقع المسؤولية والقيادة ناهيك عن الاهتمام الحقيقي بوضعيتها، و يسعى جاهدا إلى تطبيق شعار إحدى منطلقاته «لا تحرر لمجتمع دون تحرر نسائه» وإعطاء القضية النسائية بعدها الطبقي.

## تأتي أهمية و ضرورة بناء حزب عمالي ثوري لعدة اعتبارات :

باعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة المنتجة الحقيقية للثروة في ظل المجتمع الرأسمالي و المحرومة مما تنتجه بل و تتعرض لأبشع أنواع الاستغلال الوحشي.

2. هي الطبقة الوحيدة التي تفتقر لحزبها السياسي الذي يعبر عن مطامحها و انتظاراتها السياسية لتتأطر و تقود نضالاتها من أجل التغيير الثوري المنشود لحسم السلطة السياسية لصالحها من أجل التحرر الوطني و الديموقراطية و الاشتراكية حيث ينتفي استغلال الانسان لأخيه الانسان.

3. هي الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة التغيير الثوري لأن ليس لديها ما تخسر سوى قيودها و أغلالها من استغلال و فقر و تهميش و قمع....

و بالتالي فالنساء العاملات و الكادحات إلى جانب المثقفات الثوريات يطرح على عاتقهن عدة مهام ملحة من بناء و انخراط و نضال في قلب الحزب الثوري للطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي» من خلال :

1. التجذر وسط النساء العاملات و الكادحات و حثهن على الانخراط بالعمل النقابي والعمل على دمقرطته و محاربة البيروقراطيات النقابية و العقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق و المكتسبات المسلوبة من طرف مستغليها استغلالا ازدواجيا ، طبقيا من جهة و جنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المراة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة و أم و ثانيا بالنضال العام لجانب رفيقها الرجل.

2. المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية الطبقية.

3. فتح نقاش مع المناضلات اليساريات و الماركسيات لإقناعهن بأهمية العمل السياسي المنظم من أجل المساهمة و الانخراط حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي».

4. بناء جبهة نسائية ديمقراطية و تقدمية و شعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن و كرامتهن وفق مجتمع الكرامة والحرية والديموقراطية والمساواة الحقيقية.

# أبعاد هوية الشعب المغربي

تشكل الشعب المغربي في خضم تاريخ طويل من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الإثنية، أدت إلى تكون تراكم ثقافي زاخر أغنى الهوية الحالية للشعب المغربي المتنوعة و المتعددة الأبعاد و التي تحتل فيها الأمازيغية و العروبة و الإسلام إضافة إلى البعد الإفريقي و المتوسطي، مكاناتها المحددة بتجلياتها الظاهرة في الثقافة الشعبية، بما هي ذلك التصور الجماعي للعالم و التاريخ و بما هي المحدد الرمزي للعلاقات الاجتماعية و نمط العيش و أساليبه و منظومات الاعتقاد و نمط التدين و الضمير الجماعي. و تشكل اللغة ذلك المعبر الأول و الأساسي على هذا التنوع الثقافي حيث تختزن في مقولاتها المشكلة لها (أي اللغة) و التي لا تنفصل عن الوعي المؤسس (بكسر السين الأولى) لهذه المقولات و المؤسس (بفتح السين الأولى) منها. تختزن كل هذا التنوع و التعدد. وهو ما يفسر غنى و زخم الدارجة العربية المغربية المليئة من حيث الشكل بمصطلحاتها الأمازيغية و اللاتينية بالإضافة إلى العربية. و غنى و زخم «الدارجة» الأمازيغية المغربية (إن صح التعبير) المليئة أيضا من حيث الشكل بمصطلحاتها العربية و اللاتينية بالإضافة إلى الأمازيغية. و الأكيد أن كلا الدارجتين لا تخلوان أيضا من مصطلحات قادمة من جنوب الصحراء من لغات السودان الغربي الذي ربطته مع المغرب علاقات سياسية و اقتصادية و ثقافية تعود إلى زمن الغزو العربي لشمال إفريقيا على الأقل. و إلا فإنها تعود إلى حقب ما قبل التاريخ.

أنس عوينات

## تاريخ العلاقات الاقتصادية و السياسية بين المغرب و السودان الغربي

لقد عرف السودان الغربي الممتد ما بين موريتانيا و مالي والنيجر شمالا وتشاد وإفريقيا الوسطى شرقا والمحيط الأطلسي جنوبا وغربا. عرف حكم أربع مملكات تزامنت وتعاقبت على حكم هذه المنطقة و هي على التوالي مملكة غانا ومالي و صنغاي . و منذ الغزو العربي لشمال إفريقيا تعرف العرب على هذه المنطقة الغنية بالذهب عن طريق الحملات العسكرية التي بعثها كل من عقبة بن نافع الفهري و موسى بن نصير إلى الحافات الشمالية للصحراء الغربية و وادي درعة التي شكلت فيما بعد معبرا أساسيا نحو السودان الغربي و طريقا للقوافل التجارية. و بعد ذلك قاد حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع حملة عسكرية تعدت مناطق السوس الأقصى إلى تخوم السودان الغربي. و هي الحملات التي أمنت تدفق ذهب السودان الغربي نحو الشرق الإسلامي عبر شمال إفريقيا.

كما أدى إدخال طوارق الصحراء الغربية في الإسلام على عهد الأدارسة الذين استعانوا في ذلك بالقبائل الأمازيغية خلال القرن الثامن م و الفاطميين خلال القرن العاشر الميلادي استمرار هذه العلاقات الاقتصادية التي سمحت بولوج عدد من القبائل العربية المسلمة إلى كل من السينغال و النيجر في السودان الغربي. و من ثم بدأ التأثير الثقافي و الحضاري في هذه المنطقة. كما ساهمت مملكة «أوداغست» الإسلامية (بموريتانيا حاليا) في بداية نشر الإسلام في وسط مملكة غانا.

و قد أدى غزو المرابطين لمملكة غانا بعد الاستيلاء على «أوداغست» خلال القرن الحادي عشر الميلادي إلى نشر الإسلام الصوفي السني على كامل ضفاف نهر السينغال و النيجر.

و قد تعاقب بعد ذلك على حكم المنطقة مملكتين إسلاميتين هما مملكة مالي و مملكة صنغاي حيث استمرت العلاقات الاقتصادية التي تطورت إلى أبعاد ثقافية و حضارية بعد أسلمة السودان الغربي بين هاتين المملكتين و باقي الأنظمة التي تعاقبت على حكم المغرب الأقصى .

و لم تخلوا هذه العلاقات من اضطرابات سياسية و اقتصادية أبرزها احتلال مملكة صنغاي من طرف أبرز حكام الدولة السعدية و هو «أحمد المنصور الذهبي» الذي قام بإذلال أهم المراكز الثقافية و الحضارية بالسودان الغربي كما يصفها «البكري» و هي مدينة «تمبكتو» باقتياد أهم أعلامها الدينيين «أحمد بابا» المعروف «بالتمبكتي» إلى مدينة مراكش حيث أقام بها، أسيرا مذلولا لسنتين، و عالما جليلا مقربا من المنصور الذهبي بعد ذلك، إلى أن أصبح معلمة تسترشد بها القبائل المغربية بكل من مراكش و فاس اللتين قضى بينهما أزيد من 14 سنة، وقد كانت تستشيره في دينها و دنياها .

## الإسلام بين المغرب و السودان الغربي

لقد وطد دخول الإسلام إلى السودان الغربي عبر المغرب الصلات الثقافية و الحضارية بينهما. فقد انتقلت مع الإسلام أبعاد الثقافة الأمازيغية القبلية المغربية، عبر الفقهاء، الذين استمر بعثهم لهذه المنطقة من طرف جل السلالات التي تعاقبت على حكم المغرب وخصوصا المرابطين الذين سنوا هذه العادة والموحدين والسعديين والعلويين . كما ارتدت عبر الإسلام أيضا أبعاد الهوية السودانية الغربية المحملة بالثقافات المحلية لسكان مالي والسينغال والنيجر وغيرها من شعوب السودان الغربي. وقد شكل أحمد بابا التمبكتي أبرز عوامل هذا الارتداد. و تتجلى هذه الصلات أساسا في تشابه نمط التدين المغربي المتميز على نظيره المشرقي والذي امتد وانتشر في كافة ربوع السودان الغربي عبر فروع الطرق الصوفية المغربية الأصل كالطريقة التيجانية المنتسبة لأبي العباس أحمد التيجاني الجزائري والذي درس بفاس وأسس طريقته بولاية الأغواط بالجزائر في أواخر القرن 19م، والتي تنتشر حاليا بكل من المغرب وموريتانيا والسينغال ونيجيريا. والطريقة الشاذلية لمؤسسها أبي الحسن الشاذلي المغربي و الذي درس في تونس و أسس طريقته بالإسكندرية بمصر وانتشرت في المشرق وأسس فرعها المغربي وهي الطريقة الشاذلية الدرقاوية «محمد العربي الدرقاوي»، الذي ينتسب إلى قبيلة بني زروال الأمازيغية في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد عرف عند أتباعه كأحمد بن عجيبة ومحمد بن أحمد البوزيدي وغيرهم بأنه مجدد الطريقة الشاذلية. أو الطرق الصوفية القادمة من الشرق والتي تمت تبيئة فروعها المغربية وأشهرها وأكثرها انتشارا الطريقة القادرية التي تنتسب لعبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلاني الحسني، المعروف اختصارا بعبد القادر الجيلاني المزداد بجيلان بشمال إيران في القرن 11م. ومن فروعها المنتشرة في كل من المغرب و السودان الغربي هناك: القادرية المحمدية والقادرية الكنتية والقادرية البودشيشية والقادرية الجيلانية... إلخ.

## الفن والموسيقى بين المغرب والسودان الغربي

تشكل الموسيقى الشعبية أهم تجليات البعد الإفريقي في الهوية الثقافية للشعب المغربي الناتج عن الروابط الثقافية الضاربة في القدم بين المغرب والسودان الغربي. ويتمظهر أساسا في تشابه الإيقاعات الشعبية المغربية بنظيراتها في كافة بلدان السودان الغربي.

وتبقى الموسيقى الغناوية ذات الأصل المالي والتي طبعت معظم الإنتاج الموسيقي الشعبي بالمغرب وخصوصا الأغنية الغيوانية، أبرز شاهد على الأثر الفني للبعد الإفريقي في هوية الشعب المغربي. ويعود أصل موسيقى غناوة التي حملها العبيد المهجرون في القرون الوسطى من أعماق السودان الغربي وخصوصا من مناطق مالي وغانا وغينيا نحو شمال إفريقيا والذين شكلوا قبائل منتشرة أساسا في المغرب والجزائر.

و يُعتقد أن أصل إسم «غناوة» يعود إلى أصل هؤلاء العبيد الذين كانوا ينتمون إلى مملكة غانا التي امتد حكمها على معظم خريطة السودان الغربي وذلك لتشابه لفظي «غانا» و«غناوة»، و يعتقد البعض أن تسمية «غانا» و «غينيا» أيضا يعودان أصلا إلى الكلمة الأمازيغية «أغناو» وجمعها «إغناون» و التي تعني الأعجمي الذي لا يفهم الأمازيغ كلامه وقد أطلق أمازيغ شمال إفريقيا هذا الإسم على كل سكان السودان الغربي غير الأمازيغ.

موسيقى غناوة هي تلك الموسيقى الطقوسية التي تعتمد أساسا على الغانغا (الطبيلات) والقرقبات والهجهوج والتي ترافقها رقصات وأهازيج روحية عربية تتخللها عبارات مالية أصلية. تدل على استمرار انبعاث المنبع الثقافي الأصلي رغم أنها طبعت في شمال إفريقيا بطابع صوفي لم يؤثر في طقوسيتها إلا من حيث الكلمات. حيث انتقلت موضوعاتها من أساطيرها المؤسسة (بكسر السين الأولى) إلى خرافات الجن والعفاريت في عالم التصوف الإسلامي. لتنتقل فيما بعد ورغم اسمرار خطها الخرافي إلى أرضية فنية للتعبير عن تطلعات الشعب المغربي ومعاناته مع الأغنية الغيوانية وتقنيات الميكساج الشبابية الحالية.

## ميلاد روائي مميز

# غفساي في زمن العقم تأتي المعجزات

لم أجد افضل من هذه العبارة كتعليق لي وأنا أتسلم نسخة من الكاتب «يحيى الفضيلي» لعمله الروائي الأول «أنا والحياة»:. لكن ليس هذا مصدر الدهشة. فأن يصدر كاتب رواية هو أمر عادي، لكن المثير هو أن يكون هذا الكاتب في العشرين من عمره. وهنا تكمن الأثارة.

لقد تعرفت على يحيى منذ زمن ليس بقصير. وفي احاديثه المتناثرة بين آماد زمانية متباعدة، كنت المس منه ذلك الاهتمام المختلف كليا عن ابناء جيله. وهو ما كان ببشر بقادم نوعي. لكني لم اتوقع ان يتم ذلك بهذه العجالة وهو ما يترجم تلك المقولة ان» الكبير يولد كبيرا»

الاثارة تزداد اكثر حين يطالعك العنوان « أنا والحياة» لو كان الكاتب شيخا لبدا الأمر عاديا. فالشيوخ ليس لديهم من شى غير الزمن الذي يقضونه في ممارسة التأمل واستعراض اشرطة الحياة . وفي النهاية تحصيل الاستنتاجات. لكن هل يمكن لشاب في مقتبل العمر أن يشاطر اشخاصا في الوجهة الأخرى من العمر انشغالهم في ممارسة التأمل وحصر الأبعاد للأفكار والمواقف التي تحبل بها الحياة؟ ما هو معروف ان الشباب في مقتبل العمر يكون الاندفاع سيمته، وهم ابعد ما يكونون عن محاولة فلسفة الحياة، لكن كيف نفهم الكاتب يحيى الفاضلي وهو يقتحم هذا العالم بذلك التوجه المخالف للمعتاد؟ واذا كان هذا طبعه وهو في هذا السن، فكيف سيصبح بعد ان يراكم ما يكفي من التجارب ؟؟

اسئلة كثيرة يشي بها هذا العنوان المثير « أنا والحياة» وهو ينبئ أن القادم في حواره مع الحياة سيكون اكثر اثارة وعمقا، وربما سنكتشف اننا امام فيلسوف في زمن نزع العالم فيه الى التجرد من كل شيء لا يخدم النفع والكسب المادي. فتحية لهذا الكاتب الشاب، ونحييه على هذا الاصرار والتمسك بحلمه وعزمه. وإلى اللقاء بعد قراءة محتوى الرواية.

## ع الله البقالي

## المصطفى براهمي:

# كان الهدف من ذلك هو تخويف السكان من أجل توقيف الحراك، لكن الساكنة كانت عكس ذلك، حيث ازداد الحراك قوة وتشبثا بمطالبه المشروعة ...

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق المصطفى براهمي، أخ المعتقل السياسي على خلفية حراك فجيج الرفيق محمد براهمي المعروف ب (موفو)،
مرحبا بك الرفيق المصطفى وشكرا على قبول دعوة هيئة التحرير

■ بداية من هو المصطفى براهمي، وكيف تشكل وعيك الفكري والسياسي؟ وماذا عن مسارك النضالي باختصار لو سمحت؟

● من مواليد فكيك 1961 باختصار شديد، تشكل وعيي السياسي والفكري في سياق أحداث 1973 التي عرفتها واحة فجيج زمن الجمر والرصاص، وساهم نادي المعلمين ومكتبته الشهيرة التي تعرضت للنكبة والتخريب في تزويد وعيي الفكري بالشرارة الأولى للفكر الديمقراطي التقدمي.
كنت من أطر الحركة الطلابية المغربية ثمانينيات القرن الماضي (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب).
ساهمت في الحلقات الأولى لحركة المعطلين في المغرب بالدار البيضاء.
عضو نشيط في مجال حقوق الإنسان منذ 1986 خاصة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ... الخ.
قيادي في حركة الديمقراطيين المستقلين أحد فصائل اليسار، مساهم في بناء حزب اليسار الاشتراكي الموحد.
فاعل حقوقي وناشط جمعوي (جمعية أنفاس خريبكة).
ناشط سياسي في فيدرالية اليسار الديمقراطي.

■ كيف تفسرون استهداف الرفيق موفو والسيدة حليمة زايد من بين آلاف المتظاهرين/ات في حراك فجيج؟ ما هي الرسائل التي يريد المخزن توجيهها بهذا الاستهداف؟

● يمكن اعتبار محمد براهمي المعروف ب«موفو Mouvo» أحد الوجوه البارزة في حراك فجيج وفي أغلب الاحتجاجات التي تعرفها الواحة، حيث عرف بنضاليته وحضوره اليومي والدائم مع السكان لمساعدتهم في الترافع عن مشاكلهم، لهذا كان مستهدفا منذ مدة طويلة، ما وقع أن السلطة استغلت حادثة بين مواطنة كانت تطالب برخصة لحفر بئر، حيث تم رفض هذه الرخصة من طرف باشا المدينة، فتدخل موفو لمساعدتها إثر تعرضها للتعنيف ودخولها في صراع مع الباشا، مما أجج الاحتجاج وتم توظيف هذا الحادث للزج به في السجن والحكم عليه ب 8 أشهر سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 1.000،00، أما المواطنة «حليمة زايد» فتم الحكم عليها ب 6 أشهر موقوفة التنفيذ و 1.000،00 درهم غرامة.
وكان الهدف من ذلك هو تخويف السكان من أجل توقيف الحراك، لكن الساكنة كانت عكس ذلك، حيث ازداد الحراك قوة وتشبثا بمطالبه المشروعة في رفض تفويت الماء الصالح للشرب لمجموعة الشرق للتوزيع وفق قانون 83/21.

■ تخوض جماهير فجيج والنواحي احتجاجات قوية ربما غير مسبوقة في المنطقة سواء على مستوى موضوعها المتعلق برفض خصخصة الماء، أو على مستوى الإبداعات التي تتخللها، أو على مستوى النفس النضالي الذي يطبعها، أو على مستوى الشعارات التي تؤطرها، هل من توضيحات لتسليط الضوء على هذا الحراك؟

● بداية لقد صوت المجلس البلدي في فكيك 26 أكتوبر 2023 برفضه الانضمام إلى «مجموعة الشرق» الجهوية لتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، بموجب قانون 83/21، لكن بعد ذلك تم عقد دورة استثنائية بطلب من السلطة الوصية وتم القبول بالانضمام بتصويت 9 أعضاء ضد 8 أعضاء في المجلس، بالموازاة مع ذلك، باشرت الساكنة احتجاجها رافضة قرار المجلس الذي يهدف إلى تفويت الماء الصالح للشرب لهذه الشركة التي سيتم تأسيسها في أربع جهات في المغرب لتجاوز مشاكل وفشل تجربة التدبير المفوض في كثير من المدن المغربية (.. Amendes Lydec)، علما أن واحة فجيج كانت من البلديات الوحيدة في المغرب التي تدبر قطاع الماء الصالح للشرب بنفسها منذ الستينات .
فجيج واحة لها خصوصية ثقافية وتاريخية تتجلى في ارتباط بين السكان والأرض والنخيل والماء إذ تشكل عيون الماء موردا أساسيا لتزويدها بماء السقي وكذلك لاشتراك الفرشة المائية للماء الصالح للشرب مع مياه السقي، بالإضافة إلى أن الماء يشكل، من الناحية الانتروبولوجية، متخيلات اجتماعية قوية في علاقة الإنسان الواحي بالماء، وتعبر عن صراعات طويلة من أجل التحكم فيه، كما تم تطوير نظام سقي متقدم والذي اعتبرته منظمة الزراعة الدولية تراثا إنسانيا.
كما أن قطاع الماء الصالح للشرب إلى حدود ستينات القرن الماضي ظل مرتبطا بشكل كبير من حيث المنبع والتوزيع بماء السقي، بعد تأسيس أول مجلس قروي في فجيج وجدت أول محاولة للفصل وبناء شبكة لتوزيع الماء الصالح للشرب تديرها الجماعة لكن على مستوى الفرشة المائية بقيت هي نفسها.

■ تلعب نساء فجيج دورا كبيرا لافتا للنظر في إنجاح المحطات النضالية لحراك فجيج، كيف تفسرون ذلك؟

● تعرف كل الأشكال النضالية التي يقوم بها أهل فجيج مشاركة واسعة من السكان، هذه المشاركة النوعية والقوية سببها:
أولا: أن النساء يمثلن في بنية الواحة الديمغرافية تقريبا 60% نظرا لعامل الهجرة التي تشهدها الواحة، وانطلاقا أيضا من موقعها في الأنشطة الاقتصادية، بحيث يعملن في الحقول ولهن علاقة كبيرة مع الماء في المغاسل الجماعية (البحبوحة) ما يتيح لهن استشعار الخطر الذي سيصيب الواحة إذا تم خوصصة الماء.
وثانيا: فالنساء حاضرات أيضا بقوة منذ سنوات في النضالات المحلية (الصحة، السياح، مشكل العرجة)، وهذا أدى إلى تشكل قوة نسائية فاعلة، وأدى إلى تنظيم مسيرة نسائية قوية بالحايك التقليدي تعبيرا عن التشبث بالأرض والجذور ورفض كل محاولات التهميش والاحتقار.

■ كما يلعب الشباب والفلاحون المهمشون والحرفيون أدوارا رائدة في قيادة هذا النضال، كيف توضحون ذلك؟

● أما الشباب والفلاحين فهما يشكلان قوة كبيرة في البنية الاجتماعية الأساسية للواحة، حيث القاعدة الأساسية للأنشطة الاقتصادية هي الفلاحة خاصة النخيل وارتباط الفلاحين بالماء، يضاف إلى ذلك إحساس الشباب بالتهميش وغياب التنمية وانسداد آفاق المستقبل، مما جعل النضال هو السبيل الأساسي للمطالبة برفع التهميش عن الواحة وإنقاذهم من المصير الأساسي للشباب الذي هو الهجرة.

■ أي أفق للحراك في ظل صم الآذان على مطالبه المشروعة؟

● هناك وعي لدى كل مناضلي ومناضلات الحراك أن المخزن يبحث عن أي مبرر للتدخل لفك الحراك ومنعه، وآخرها استغلال غياب المناضلين يوم 24/04/2024 لفك المعتصم الذي دام قرابة شهرين، لكن المعتصمين، بوعي منهم، لم يتدخلوا لمنع ذلك، لأن السلطة تبحث عن أية ذريعة غير سلمية للقضاء على الحراك، لهذا تقوم قوة الحراك في سلميته القوية وفي تنوع أشكاله وفي ديمقراطية تسييره مع العلم أن التنسيقية مفتوحة لكل القادرين أو الراغبين في المساهمة في التسيير بشك ديمقراطي.
أما عن أفق الحراك، فهو مرشح للاستمرار في الاحتجاج بشكل سلمي وبكل الأشكال النضالية الممكنة والبحث عن كل أشكال الدعم عن القوى الديمقراطية والصحافة الوطنية والجمعيات الحقوقية، وكذلك أهلنا في المهجر الراغبين في المساهمة في رفع التهميش والاحتقار على الواحة، وفي هذا الإطار، فلا زال الحراك يبدع أشكالا نضالية قوية ويزداد قوة رغم كل المؤامرات التي تحاك ضده في الشهور الأخيرة من استعمال جميع أساليب الترهيب والتشويش والابتزاز.

■ هل من كلمة أخيرة؟

● لست مهزوما ما دمت تقاوم.

## بيان مشترك:

# الاحزاب والمنظمات تؤكد فخرها بنضالات الحركة الطلابية التقدمية في الجامعات الغربية

في منعرج تصعيدي لحركة الإسناد الأممي للشعب الفلسطيني، هبت الحركة الطلابية في الولايات المتحدة وفرنسا واقطار اروبية أخرى في تحركات نضالية نوعية شارك فيها الطلاب والأساتذة في ربط خلاق ومبدع مع التقاليد النضالية والارث الثوري المجيد للحركة الطلابية العالمية خاصة في ستينات وسبعينات القرن المنصرم في مساندة قضايا التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي في الفيتنام والجزائر وفلسطين وجنوب افريقيا...

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة ادناه:

– تؤكد فخرها بنضالات الحركة الطلابية التقدمية في الجامعات الأمريكية والفرنسية وغيرها وتعتبرها استعادة لوهج النضال الطلابي الملتزم والمنحاز للقضايا العادلة للشعوب.

– تتوجه بنداء عاجل الى الحركة الطلابية المغاربية والعربية والعالمية بأن تحذو حذو الطلاب الامريكيين والاروبيين الذين استعادوا جذوة النضال متحدين آلة القمع الرهيبة التس كشفت مرة أخرى حقيقة الديمقراطية البرجوازية وزيفها.

– تعتبر أن نهوض الحركة الطلابية العالمية هو مؤشر مهم في استنهاض همم الأحرار من قوى اجتماعية وسياسية شكلت تاريخيا حليفا موضوعيا ونشيطا للقوى الثورية والتحررية ولنضال الطبقات والشعوب والامم المضطهدة.

× المجد للحركة الطلابية الناهضة.

× عمال وفلاحون وطلبة، نساء ورجالا، كلهم متحدون.

**الاحزاب والمنظمات الموقعة:**

1–حزب العمال–تونس
2–حركة نستطيع–موريتانيا
3–الحزب الشيوعي اللبناني
4–حزب النهج الديمقراطي العمالي–المغرب
5–الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
6–حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
7–الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
8–حزب الشعب الديمقراطي الأردني
9–تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الانسان بالصحراء الغربية(codesa)
10–حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد–تونس
11–حزب التحالف الشعبي الاشتراكي–مصر
12–الحزب الشيوعي السوداني
13–حزب عيش وحرية–مصر (تحت التأسيس)

# الفصائل الفلسطينية تحمل الإدارة الأمريكية والغرب المسؤولية الكاملة عن أي عملية اجتياح صهيوني بري لمدينة رفح

عقدت الفصائل الفلسطينية اليوم الأربعاء 2024-4-24م، اجتماعًا وطنيًا مهمًا في ظل العدوان الصهيوني المتواصل على شعبنا، وحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وعلى ضوء التهديدات الصهيونية بالاجتياح البري لمحافظة رفح المكتظة بأكثر من مليون ونصف مواطن مدني نازح، والتي تعاني من أوضاع معيشية كارثية، وتتعرض لقصف مكثف ومجازر مستمرة، وفق مخططات صهيونية خبيثة تستهدف الوجود الفلسطيني والقضية الفلسطينية بل تستهدف المنطقة بأسرها.

ـــ إن حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني النازي على البشر والشجر والحجر وعلى كل شيء يرمز للهوية الفلسطينية في كل الأرض الفلسطينية لن يعيد هيبة جيشه المهزوم على أيدي المقاومة الفلسطينية في معركة طوفان الأقصى في يوم السابع من أكتوبر؛ وعليه تؤكد الفصائل الفلسطينية على ما يلي:

ـــ أولاً: الإدارة الأمريكية والمجتمع الغربي يَتحمّلون المسؤولية الكاملة عن أي عملية اجتياح صهيوني بري لمدينة رفح، خاصة وأن هناك تنسيق كامل من قبل الإدارة الأمريكية حول الخطط العسكرية لاجتياح المدينة؛ لذلك ستكون هذه القوى والمؤسسات الدولية شريكة في أي جرائم صهيونية تُقترف في المدينة، وعليها أن تَتحمّل عواقب المجزرة الصهيونية القادمة.

ـــ ثانياً: نُحذر من التداعيات الكارثية والإنسانية لأي عدوان بري على مدينة رفح، والتي من شأنها الوقف الكلي لتدفق المساعدات لأبناء شعبنا في القطاع عبر معبر رفح شريان الحياة الوحيد المتبقي لشعبنا الذي يتعرض لحرب إبادة وتجويع جماعي لا مثيل لها في التاريخ الإنساني على مرأى ومسمع من العالم أجمع، كما سيؤدي الاجتياح إلى مجازر كبرى ترتكب بحق مئات الآلاف من المدنيين، وتدمير كامل للبنى التحتية.

ـــ ثالثاً: نُحذر من تصعيد شامل وانفجار سيطال المنطقة برمتها ويهدد الأمن القومي للمنطقة بأسرها، وللأمن القومي المصري خاصة للارتباط الجغرافي لها مع قطاع غزة في حال استمر العدو الصهيوني في صلفه وعدوانه، وأصر على الاجتياح البري لمدينة رفح.

ـــ رابعاً: نجدد رسالتنا إلى الدول العربية والإسلامية والدول الحرة وأحرار شعوب العالم في كل مكان بضرورة تبني موقف عملي جدي من أجل وقف العدوان، وكسر الحصار المفروض على القطاع، واستخدام أوراق القوة والضغط التي تمتلكها للتصدي لأي تهديدات صهيونية باجتياح مدينة رفح، داعين الجماهير العربية والإسلامية والشعوب الحرة في كل مكان إلى النزول للميادين والساحات للتنديد باستمرار حرب الإبادة الصهيونية، واستمرار الضغط على الأنظمة العربية والإسلامية الرسمية والأنظمة الغربية لتحمل مسؤولياتها في وقف حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمذابح التي تطال مئات الآلاف من المدنيين في رفح.

ـــ خامساً: ندعو جماهير شعبنا في الضفة إلى الانتفاض العارم تنديداً بالتهديدات الصهيونية باجتياح مدينة رفح، ولاستمرار حرب الإبادة على القطاع والعدوان المتواصل على كل الأرض الفلسطينية مقدرين عاليا التضحيات الجسام التي قدمتها جماهير شعبنا في الضفة، مؤكدين على ضرورة الاشتباك المفتوح مع الاحتلال في جميع مواقع التماس، وإلى تحويل الضفة إلى كتلة لهب في وجه المستوطنين والجنود.

ـــ سادسًا: نؤكد بأن المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي، وهي تتجهز لأي سيناريو بما فيها اجتياح مدينة رفح، وكل الخيارات أمامها مفتوحة دون استثناء لحماية شعبنا وإفشال مخططات الاحتلال، وستدافع عن أبناء شعبنا وستتصدى بكل قوة ومسؤولية للعدوان، وتتعهد بأنها ستلقن العدو الصهيوني درساً لن ينساه أبداً.

ـــ سابعًا: نؤكد على موقفنا الوطني بأنه لا اتفاق ولا صفقات تبادل مع الاحتلال إلا بوقف شامل للعدوان، والانسحاب الكامل من قطاع غزة، وعودة النازحين والإيواء وإعادة الإعمار، وإدخال المساعدات وكسر الحصار، وإن أي محاولات يسعى لها الاحتلال وداعميه لتجاوز حقوق شعبنا ومطالبه المشروعة لن يكتب لها النجاح.

ـــ ختامًا: نقول لكل من يراهن على كسر إرادة شعبنا ومقاومتنا، وفرض أجندته ومخططاته الخبيثة على شعبناستهزمونوستتحطمون على صخرة صمود وبسالة وثبات وتضحيات شعبنا؛ فما عجز عن تحقيقه أسلافكم لن تستطيعوا تحقيقه أنتم وداعميكم، وإن غداً لناظره قريب.

## من وحي الاحداث

# تمخض الحوار الاجتماعي فولد ضرب الحقوق المكتسبة

التيتي **الحبيب**

انتهى الحوار الاجتماعي الذي أطلقته الحكومة متحالفة مع باطرونا القطاع الخاص في الصناعة والتجارة وباطرونا القطاع الفلاحين من جهة، ومن جهة أخرى، مع المركزيات النقابية الثلاثة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ابتدأ الحوار يوم 26 مارس وانتهى يوم 29 ابريل وقد تمخض على زيادات تافهة مقسمة على شطرين ولن يبدأ تفعيلها إلا في مطلع سنة 2025 مما يؤشر على عدم جدية الحوار وقد تتنصل الحكومة من التزاماتها كما فعلت على مر سنوات الحوارات السابقة. لكن الحكومة ماضية في فرض ما تسميه قانون الإضراب والتقاعد ومراجعة مدونة الشغل بما يرضي الباطرونا وفي آجال معلومة، لأنها تلتزم بوضعه للمناقشة والحسم أمام البرلمان، غرفة التسجيل، في دورته الربيعية لهذه السنة.

مرة أخرى تستعمل الحكومة الحوار الاجتماعي للمزيد من تمريغ ما تبقى من سمعة المركزيات النقابية وخاصة الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وهدف الحكومة هو المزيد من تنفير القواعد من نقاباتهم وإضعاف التنقيب وسط الطبقة العاملة وباقي الشغيلة. وهذا الهدف بدأ يعطي نتائجه في تشتيت صفوف المركزيات النقابية، وخوضها لهذا الحوار نفسه بشكل منفرد وقد تقدمت قيادة الكدش بطلب تفعيل الحوار الجماعي الأمر الذي تغاضت عنه القيادات الأخرى في الاتحاد المغربي للشغل أساسا، أما الاتحاد العام للشغالين فهو يعتبر في صف الأغلبية الحزبية المشكلة للحكومة وبالتالي تابع لحزب الاستقلال منذ تأسيسه كنقابة تقسيمية لصفوف العمال.

هكذا تتعلم الطبقة العاملة والقواعد المنخرطة في النقابات بأن بعض القيادات المتنفذة تخدم مصالحها الشخصية الذاتية بشكل انتهازي، وتستخدم الإطارات النقابية ضدا على مصالح الطبقة العاملة. إن رفض إجراء الحوار الاجتماعي المنتهي بشكل جماعي، من طرف قيادة الاتحاد المغربي للشغل، يعتبر خطا سياسيا ونقابيا زاد من إضعاف الصوت النقابي، ومكن الحكومة ونقاباتها من إفراغ الحوار الاجتماعي من أي محتوى جدي قد يسعف الطبقة العاملة في فرض تراجع حكومة الباطرونا على الغلاء وضرب القدرة الشرائية للعمال والكادحين وتلبية الزيادة في الحد الأدنى للأجور لكي يمتص الغلاء ولكي يصل على الأقل إلى مستوى 5000 درهما صافي من الاقتطاعات الضريبية على الدخل.

مرة أخرى نستنتج من مهزلة الحوار الاجتماعي الأخير، بان الطبقة العاملة محكوم عليها إن هي أرادت فرض مطالبها والدفاع على حقوقها بأن تتدخل بشكل واعي في الصراع السياسي الدائر ببلادنا؛ لن يتم ذلك إلا بإعلان عزمها وانخراطها العملي في استرجاع النقابات كإطارات تدافع على الحقوق النقابية، وان تنخرط في جميع الخطوات من اجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي.